الأمم المتحدة

A/72/PV.63

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٦٣**

الثلاثاء، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ساور (فنلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٧٧ من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

تقريرا الأمين العام (A/72/70 و A/72/70/Add.1)

تقريران عن أعمال الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية (A/72/89 و A/72/494)

تقرير عن عمل عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها الثامن عشر (A/72/95)

مشروع القرار (A/72/L.18)

(ب) استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة

مشروع القرار (A/72/L.12)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبلّغ الأعضاء بأن البت في مشروع القرار A/72/L.7، المعنون ”وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن مسألة الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية“، قد أرجئ إلى موعد لاحق بغية إتاحة الوقت أمام اللجنة الخامسة لاستعراض آثاره المترتبة في الميزانية البرنامجية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا كي تقوم بعرض مشروع القرار A/72/L.7.

السيدة نيلسن (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشرفت نيوزيلندا والمكسيك بتنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/72/L.7، المعنون ”وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام“. ويسرّ نيوزيلندا أن تقوم بعرض مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه.

إن مشروع القرار هذا يتخذ الخطوة الهامة المتمثلة في أنه يقرر عقد مؤتمر حكومي دولي برعاية الأمم المتحدة من أجل وضع نص لصك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وهو يحقق بنجاح الهدفين المتمثلين في تحديد توقيت المؤتمر وتاريخ بدء انعقاده، وكذلك توفير التفاصيل اللازمة من أجل كفالة انعقاده بسلاسة.

كما يسرّ وفدي الانضمام إلى الآخرين في تقديم مشروعي القرارين A/72/L.18 بشأن المحيطات وقانون البحار، و A/72/L.12 بشأن مصائد الأسماك المستدامة. ونحن نشكر ثيمبيله جويني وأندرياس كرافيك على عملهما الجاد من أجل تنسيق مشروعي القرارين هذين.

وتؤيد نيوزيلندا البيان الذي سيدلي به ممثل ساموا بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ.

إن مشروع القرار المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية يستند إلى العمل المنجز خلال الاجتماعات الأربعة للجنة التحضيرية المنشأة بموجب القرار ٢٩٢/٦٩، بما في ذلك تقريرها وتوصياتها. وهو يقرر أن يبدأ المؤتمر في عام ٢٠١٨، مع عقد اجتماع تنظيمي في نيسان/أبريل واجتماع آخر في أيلول/سبتمبر. وستكون هناك أيضا اجتماعات في عام ٢٠١٩ والنصف الأول من عام ٢٠٢٠.

ويحدد مشروع القرار أساليب عمل المؤتمر، بما في ذلك نظامه الداخلي. ويطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يعقد مشاورات مفتوحة على نحو يتسم بالانفتاح والشفافية بغية تسمية رئيس أو رؤساء مشاركين للمؤتمر. ويطلب مشروع القرار أيضا إلى الأمين العام أن يوفر المساعدة اللازمة للمؤتمر من أجل تأدية عمله، وأن يعيّن أمينا عاما للمؤتمر.

واعتبارا من اليوم، هناك ١٣٣ مقدّما لمشروع القرار. ونأمل أن ينضم المزيد إليهم قبل اعتماده.

وبالنيابة عن نيوزيلندا والمكسيك، أود أن أشكر المديرة غابرييل غوتشي – فانلي وموظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار ومكتب المستشار القانوني على خبرتهم ودعمهم بشأن مشروع القرار هذا. وأود أيضا أن أشكر جميع الوفود على عملها الجاد ومشاركتها البنّاءة أثناء المشاورات غير الرسمية. وإنني أتطلع إلى العمل مع جميع الأعضاء في المؤتمر نفسه خلال السنة المقبلة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا لعرض مشروع القرار A/72/L.18.

السيد جويني (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): مثلما تدرك الجمعية العامة، كان لجنوب أفريقيا شرف تنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/72/L.18، المعنون ”المحيطات وقانون البحار“. ويسرّ وفدي الآن أن يقوم بعرضه في إطار البند ٧٧ من جدول الأعمال بالنيابة عن جميع مقدميه والوفود عموما. إن هذا الإجراء الهام في جدول أعمال الجمعية العامة لم يكن ممكنا لولا دعم جميع الوفود، مما يدل على التعاون والمرونة الهائلين في متابعتها لمصالحها الوطنية ودفاعها عنها خلال

جولتين من المفاوضات استمرّت كل منهما خمسة أيام، وانتهى الأمر في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وبصفتي منسقاً، سأكون مقصراً إن لم أنوّه بما قدّمته لي مديرة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وما قدّمه لي الموظفون فيها من دعم أثناء المفاوضات وفي الفترة ما بين الدورتين، تمثل في تزويد المنسق بخدمات الأمانة والمشورة خلال جميع مراحل العملية. ويسرّ جنوب أفريقيا أيضا أن تكون أحد البلدان التي تتوجه بالتحية إلى السيد أندرياس كرافيك، ممثل النرويج، تجاه إشرافه الدقيق على المشاورات غير الرسمية حول مشروع القرار A/72/L.12 بشأن مصائد الأسماك المستدامة. وأود أن أهنئه وأشجعه من أجل مواصلة العمل الجيد الذي يقوم به.

إن مشروع القرار المعروض علينا يشير إلى القرارات السنوية للجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك مشروع القرار A/72/L.7 الذي عرضته للتو ممثلة نيوزيلندا، وهي قرارات تتعلق بوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وفي هذا الصدد، يسرّ جنوب أفريقيا أيضا أن تكون أحد البلدان التي تتوجه بالتحية إلى الميسّرَين لمشروع القرار هذا، السيدة كيت نيلسن، ممثلة نيوزيلندا، والسيد بابلو أروتشا أولابويناغا، ممثل المكسيك، على عملهما الممتاز. وأود أن أهنئهما وأشجعهما من أجل مواصلة العمل الجيد الذي يقومان به.

إنّ من شأن مشروع القرار هذا أن ينقلنا إلى المرحلة التالية من شكل المفاوضات التي تُجرى في إطار المؤتمر الحكومي الدولي الذي سينعقد في عام ٢٠١٨. وقد تكون العملية المؤدية إلى التفاوض على وضع واعتماد صك دولي ملزم قانونا في إطار مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار من أهم العمليات في صنع القوانين البيئية على الصعيد الدولي في القرن الحادي والعشرين. وهي تعدُ بمعالجة الفجوات القانونية والإدارية والتنظيمية والتنفيذية في الاتفاقية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق مبدأ التراث المشترك للبشرية في صك دولي ملزم قانونا من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز نظام الاستدامة، وكفالة نظام تقاسم المنافع على حد سواء.

وتقاسم المنافع هو عنصر رئيسي من عناصر مفهوم التراث المشترك للبشرية. وكما ذكر السيد جون نويس، وهو خبير بارز في هذا المجال، فإن تقاسم المنافع يجسد فكرة الحاجة إلى تعزيز التنمية في البلدان النامية – وهي فكرة تتجلى في العديد من صكوك القانون الدولي.

ويرحب مشروع القرار المعروض علينا بالتقدم المحرز في أعمال السلطة الدولية لقاع البحار بشأن مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة الدولية لقاع البحار. فهو يشجع السلطة على مواصلة عملها المتعلق بمشروع النظام على سبيل الأولوية، وعلى أن توفر من الفرص والوقت ما يكفي للنظر في الجوانب الفنية ومناقشة المشاريع المتعاقبة.

إن المنطقة الدولية لقاع البحار ومواردها تراث مشترك للإنسانية. وبموجب اتفاقية قانون البحار، فإن السلطة الدولية لقاع البحار هي المنظمة المنشأة لتنظيم الأنشطة في المنطقة الدولية لقاع البحر ومراقبة هذه الأنشطة وضبطها لمصلحة البشرية جمعاء، ما يعني أن تضطلع السلطة بدور أساسي في كفالة إنشاء نظام تنظيمي يوفر قدرا كافيا من ضمان الحيازة لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة في المستقبل، وفي الوقت نفسه ضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية، وفقا للاتفاقية ولاتفاق عام ١٩٩٤ المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية.

وكما ذكر وفد بلدي في العديد من السياقات الأخرى، فإن المعنى الواضح والحرفي للمادة ١٤٥ للاتفاقية يجعل من الواضح أن السلطة تضطلع أيضا بدور في حماية وحفظ البيئة البحرية، وهي مسؤولية رسمية يجب أن تنفذ بأمانة وتحرس بعناية. وعلى نحو ما أكد عليه وفد بلدي في الماضي، فإن أهداف الجزء الحادي عشر من الاتفاقية لن يتحقق إلا حينما ننتقل إلى

مرحلة التعدين، التي سيرافقها بشكل واضح تقاسم الفوائد. إن الأساس المنطقي لعنصر تقاسم فوائد التراث المشترك للبشرية وارد في البيان الشهير للممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة آنذاك، السفير أرفيد باردو، الذي حذر من عدم تنفيذ مبدأ التراث المشترك للبشرية. فقد حذر السفير باردو من أنه:

”سيقع ظلم لا يحتمل سيؤدي إلى أن يحتفظ بتعددية الموارد العالمية للمنفعة الحصرية لحفنة من الدول. وسيزداد القوي قوة وسيصبح الغني أغنى، وضمن الأغنياء أنفسهم، سيبرز تفاوت متزايد ولا يمكن التغلب عليه بين اثنين أو ثلاثة من الأغنياء وبقيتهم“ (الفقرة ٩١ من محضر الجلسة ١٥١٥ للجنة الأولى).

إن حجة السفير باردو، وفي بالتأكيد، أساس عنصر تقاسم الفوائد المتعلق بمبدأ التراث المشترك للبشرية، يستندان إلى السعي لتحقيق إطار أكثر عدلا وأكثر إنصافا لتقاسم الفوائد.

وفي الختام، وبعد ١٠ أيام من المفاوضات المكثفة، بما في ذلك سلسلة من اجتماعات مجموعات صغيرة واجتماعات ثنائية، تمكنت الوفود من التوصل إلى توافق الآراء على كل فقرة من فقرات مشروع القرار، الذي يسعى لمساعدة الدول الأعضاء والكيانات الأخرى في تنفيذ الالتزامات الموجهة، ضمن أمور أخرى، صوب الاستخدام المستدام لمحيطاتنا وبحارنا. ولذلك، يسرني أن أقدم مشروع القرار إلى الجمعية للنظر فيه. ويحدوني الأمل في أن تبدي الوفود نفس روح التعاون والتفاهم التي اتسمت بها المفاوضات وأن يعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/72/L.12 بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج لعرض مشروع القرار A/70/L.12.

السيد كرافيك (النرويج) (تكلم بالإنكليزية :) لقد كان للنرويج شرف تنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/70/L.12 المتعلق باستدامة مصائد الأسماك، ويسرها أن تتولى عرض ذلك النص بالنيابة عن جميع مقدميه.

إن مشروع قرار هذا العام يمثل خطوة أخرى إلى الأمام في حفظ وإدارة مصائد الأسماك، التي تعد موردا هاما للتنمية المستدامة في كثير من أرجاء العالم. وتوفر مصائد الأسماك مصدرا حيويا للغذاء والعمالة والتجارة والرفاه الاقتصادي للناس في جميع أرجاء العالم، وللأجيال الحالية والمقبلة، وبالتالي يجب أن تدار بطريقة مسؤولة.

ويتناول مشروع القرار المتعلق بمصائد الأسماك مسائل بالغة الأهمية، مثل تحقيق استدامة مصائد الأسماك ومكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ومعالجة قدرات الصيد المفرطة وتحسين التعاون دون الإقليمي والإقليمي من أجل تحقيق الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك. ويتناول مشروع القرار أيضا المسائل الهامة المطروحة في محافل الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما بشأن القضايا البيئية، مثل التلوث البحري والتحديات الناشئة التي تمثلها اللدائن واللدائن الدقيقة، بالإضافة إلى النظر في النتائج الرئيسية التي أسفرت عنها العمليات الأخرى خارج إطار الأمم المتحدة.

ويبرز مشروع القرار أهمية الممارسات المسؤولة من أجل حفظ موارد مصائد الأسماك والإدارة المستدامة لمصائد الأسماك وتنميتها. ويحدد النص إجراءات عاجلة يجب على الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أن تتخذها في هذا الصدد.

وفضلا عن ذلك، يشير مشروع قرار هذا العام إلى بدء نفاذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني بدون إبلاغ وبدون تنظيم وردعه والقضاء عليه، ويشيد بعقد اجتماع الدول الأطراف في الاتفاق الأول في أوسلو في وقت سابق هذا العام. ويؤكد مشروع القرار على أهمية التقليل إلى أدنى حد من المصيد العرضي للأنواع غير المستهدفة وصغار

الأسماك عن طريق الإدارة الفعالة لأساليب الصيد من أجل التخفيف من الآثار الضارة على الأرصدة السمكية والنظم الإيكولوجية.

وبصفتي المنسق، أود أن أشكر شخصيا المديرة غابرييل غوتشي – فانلي وموظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على خبرتهم ومهنيتهم ودعمهم القيّم للغاية خلال المشاورات.

ويسر وفد بلدي أن يشارك العديد من الوفود الأخرى تقديم مشروع القرار A/72/L.7، المعنون ”صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام“، الذي تولى عرضه للتو السيد ثيمبيله جويني ممثل جنوب أفريقيا. ويتناول مشروع القرار المسائل الهامة ذات الصلة بتنفيذ قانون البحار، ونحن نؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار والمعايير التي يحددها من أجل الأنشطة المتعلقة بالمحيطات. ونود أن نعرب عن خالص الشكر للسيد جويني على إشرافه الدقيق وقيادته الفعالة أثناء المشاورات.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقدير النرويج للسيدة كيت نيلسن ممثلة نيوزيلندا والسيد بابلو أروتشا أولابويناغا ممثل المكسيك على تيسيرهما المحنك والدؤوب لمشروع القرار A/72/L.18 بشأن وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. إن النرويج مؤيد ثابت لعملية وضع صك جديد بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ويسعدنا كوننا شاركنا في تقديم مشروع القرار، ونتطلع إلى المشاركة في المؤتمر الحكومي الدولي المقبل، الذي سيبدأ في عام ٢٠١٨.

وندرك إدراكا تاما التحديات التي تنتظرنا، إذ سيلزم المؤتمر أن يتوصل إلى تسوية لمسائل معقدة وحساسة للغاية. ومن خلال القيادة الفعالة والقادرة على التكيف والتواصل البناء والتوفيقي بين الدول، لا نزال نأمل أن نتمكن من الاتفاق على نتائج مقبولة للجميع.

وتعتقد النرويج اعتقادا جازما أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار توفر الإطار الشامل والموحد لإدارة المحيطات والبحار السلمية والمسؤولة والقابلة للتنبؤ بها. ويجب أن تنفذ جميع الأنشطة في البحار والمحيطات في هذا الإطار. وفي ظل تغير الظروف باستمرار، توفر الاتفاقية الوضوح فيما يتعلق بالتزامات الدول وحقوقها على السواء.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بالإعراب عن تقدير النرويج للوفود على أعمالها الشاقة وتعاونها في صياغة جميع مشايع القرارات الثلاثة. ويحدونا الأمل في مواصلة هذا الانخراط البناء والتعاوني فيما نواصل معالجة المسائل العديدة والمعقدة التي تواجه المحيطات ومصائد الأسماك.

السيد غارسيا باث ي مينيو (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن بند جدول الأعمال ٧٧ ومشروع القرار A/72/L.7، المعنون ”صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام“.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الميسرَين، السيدة كيت نيلسن، من البعثة الدائمة لنيوزيلندا، والسيد بابلو أروتشا أولابويناغا، من البعثة الدائمة للمكسيك، على عملهما الممتاز وجهودهما الدؤوبة في تيسير المشاورات بشأن مشروع القرار المعروض علينا اليوم، والتي شملت المناقشات التي شاركنا فيها بصورة بناءة. وقد أدار الميسران هذا العمل بطريقة مفتوحة وشفافة، وتشاورا معنا على نطاق واسع من أجل التوصل إلى اتفاق. كما نشكر السيدة غابرييل غويتشه – فانلي وفريقها

من شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، الذين عملوا بلا كلل طوال العملية من أجل الوصول إلى هذه النقطة.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ملتزمة بهذه العملية التزاما كاملا، وتعتقد أنه قد تحققت نتيجة متوازنة لأن مشروع القرار يمثل حلا توفيقياً من أجل المضي قدما في جهودنا الرامية إلى وضع صك دولي ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وفي هذا الصدد، ترحب مجموعة الـ ٧٧ والصين بالقرار الذي ستتخذه الجمعية العامة بعقد مؤتمر حكومي دولي ابتداء من عام ٢٠١٨، تحت رعاية الأمم المتحدة، للنظر في توصيات اللجنة التحضيرية بشأن العناصر الضرورية ووضع مشروع نص صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ولذلك، نود أن نعرب عن تأييدنا لمشروع القرار وأن نؤكد على أهمية اعتماده بتوافق الآراء. ومجموعة الـ ٧٧ والصين لا تزال ملتزمة وتتطلع إلى المشاركة التامة في مناقشات مثمرة في المرحلة التالية من العملية.

السيد رمعون (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية. تؤيد المجموعة الأفريقية البيان الذي أدلى به ممثل إكوادور باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونشكر المكسيك ونيوزيلندا على تقديم مشروع القرار A/62/L.7، المعنون ”صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام“. كما نعرب عن تقديرنا للميسرَين من نيوزيلندا والمكسيك على الطريقة التي أدارا بها المشاورات بين الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

والمجموعة الأفريقية مقتنعة بأن الحفظ والاستغلال المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية أمر يكتسي أهمية بالغة لمستقبل البشرية. ولهذا السبب، انضمت جميع الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية إلى مقدمي مشروع القرار، وأود أن أؤكد أن القليل من القرارات التي لم تبدأها المجموعة الأفريقية مباشرة حظيت بمثل هذا الدعم من جانب المجموعة. ويحدونا الأمل في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

والمجموعة الأفريقية تؤيد تماماً قرار عقد مؤتمر حكومي دولي في عام ٢٠١٨ لصياغة معاهدة جديدة بشأن التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ومع ذلك، فإننا نأسف لأن الدورة الأولى لهذا المؤتمر ستعقد في أيلول/سبتمبر، أي قبل بضعة أيام فحسب من الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. ونحن نتفهم أن هذا كان أقرب موعد ممكن، ولذلك، انضمت المجموعة الأفريقية إلى توافق الآراء. أما بعد، نود أن نشدد على أهمية تقديم مساهمات مالية إلى صندوق التبرعات الاستئماني من أجل دعم مشاركة الدول الأفريقية. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث الدول والجهات صاحبة المصلحة القادرة على ذلك على أن تساهم في الصندوق على نطاق واسع.

وما فتئت المجموعة الأفريقية تؤيد بقوة عملية الأمم المتحدة المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. فما برحت المجموعة الأفريقية تشارك بصورة نشطة وبناءة، من الفريق العامل إلى اللجنة التحضيرية، بغية التوصل إلى مشروع القرار هذا بشأن طرائق المؤتمر الحكومي الدولي. وتود المجموعة الأفريقية أن تشكر كل من جعل هذا الإنجاز العظيم ممكناً. ولا يزال الطريق أمامنا طويلا من أجل صياغة المعاهدة الجديدة، لكن أود أن أؤكد

للدول الأعضاء أن المجموعة الأفريقية ما زالت ملتزمة بتحقيق هذا الهدف لفائدة البشرية جمعاء.

السيد راتراي (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أتكلم باسم البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية في المناقشة السنوية بشأن البند ٧٧ (أ)، بشأن ”المحيطات وقانون البحار“، و٧٧ (ب)، بشأن استدامة مصائد الأسماك.

نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إكوادور باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وبالنسبة لأعضاء الجماعة الكاريبية، تكتسي كلتا المسألتين من جدول الأعمال أهمية أساسية، نظراً لوضعنا كدول جزرية صغيرة نامية تتأثر بمخاطر الضعف المصاحبة لهذه الفئة من الدول. ولذلك، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا للأمين العام، وكذلك مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة، على التقارير التي أُعدت لتوجيه مداولاتنا في هذا الصدد.

وتجرى مناقشاتنا بعد عام حافل للمحيطات. ففي عام ٢٠١٧، شهدنا نجاح انعقاد أول مؤتمر للأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤من أهداف التنمية المستدامة: الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإطلاق أول تقييم بحري عالمي متكامل، والاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي أعقب نجاح بدء نفاذ اتفاق باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وقد أدت هذه الإنجازات البارزة إلى زيادة التوعية بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها لحماية مواردنا البحرية واستخدامها على نحو مستدام. وعلاوة على ذلك، فإنها توفر تأكيدا لما يمكن تحقيقه من خلال التعاون والتآزر.

ولا تزال الجماعة الكاريبية ملتزمة بالتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وباعتبارها الاتفاق المتعدد الأطراف الأساسي الذي ينظم جميع الأنشطة المضطلع بها فيما يتعلق بالمحيطات والبحار، لا تزال هذه الاتفاقية تشكل إطاراً مركزياً لمعالجة الطابع المترابط للمشاكل العامة لحيز المحيطات. وعلاوة على ذلك، فإنها تيسر الاستخدام المنصف وحفظ الموارد البحرية وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.

ولذلك، تشارك الجماعة الكاريبية بنشاط في المداولات الرامية إلى التهيئة في إطار اتفاقية قانون البحار لصك ملزم قانونا يتناول الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ويسرنا أن اللجنة التحضيرية بشأن هذا الصك أكملت عملها في غضون الوقت المحدد، ونتطلع إلى بدء المفاوضات الحكومية الدولية في أيلول/سبتمبر المقبل.

ونود أن نسجل خالص تقديرنا للسفير كارلوس دوارتي، ممثل البرازيل، الذي قاد العملية صوب خاتمة ناجحة، فضلا عن ممثلَيّ نيوزيلندا والمكسيك، اللذين ترأسا باقتدار المشاورات التي أفضت إلى وضع الصيغة النهائية لمشروع القرار المتعلق بطرائق عقد المؤتمر الحكومي الدولي المقبل.

وتلتزم الجماعة الكاريبية بالعمل من أجل استمرار نجاح هذه العملية، وكفالة مراعاة آراء جميع الدول الأعضاء على النحو الواجب. ونحن نشجع الدول الأعضاء الأخرى على القيام بالمثل.

إننا ما فتئنا داعمين للفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية. وبوصفنا جزرا تعتمد على المحيطات في سبيل كسب عيشنا وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإننا نشعر بالتقدير إزاء العمل المضطلع به في سياق هذا الفريق العامل. ونتطلع إلى مشاركتنا بنشاط في المداولات التي سيجريها خلال الجولة الثانية من التقييم العالمي للمحيطات، وسوف نواصل تقديم دعمنا في هذا الصدد.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للعمل القيّم الذي تقوم به المؤسسات المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولا سيما لجنة حدود الجرف القاري، والمحكمة الدولية لقانون البحار. فاللجنة والمحكمة كلتاهما قد ساهمتا إسهامات هامة منذ إنشائهما قبل نحو ٢٠ عاما. وهما تواصلان تقديم التوجيه العملي في مجال تنفيذ الاتفاقية. ويسرّ الجماعة الكاريبية أنها ساهمت في أعمال كلا الكيانين من خلال تقديم مرشحين فالحين من ترينيداد وتوباغو، وغرينادا، وبليز للعمل في المحكمة، وكذلك من جامايكا وترينيداد وتوباغو للعمل في اللجنة.

وبما أن منطقتنا تستضيف السلطة الدولية لقاع البحار، فهي لا تزال ملتزمة بدعم عمل السلطة. لذلك، نرحب بحقيقة أن هذه السلطة وافقت خلال دورتها الثالثة والعشرين في آب/أغسطس ٢٠١٧ على التقرير النهائي للجنة المراجعة التي أنشئت لإجراء المراجعة الدورية الأولى للنظام الدولي للمنطقة عملا بالمادة ١٥٤ من الاتفاقية. ونحن نتطلع إلى الأعمال المقبلة التي ينبغي الاضطلاع بها في هذا الصدد.

والجماعة الكاريبية مدينة لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة للأمم المتحدة تجاه الدعم الذي تقدمه أثناء اضطلاعها بدور أمانة الاتفاقية. ونغتنم هذه الفرصة للتشجيع على توفير الموارد للشعبة بما يتناسب مع ما تطلبه الدول الأعضاء منها. وإننا ممتنون أيضا لتوفير التدريب وبناء القدرات، ولا سيما عن طريق برنامج جامعة الأمم المتحدة للتدريب في مجال مصائد الأسماك، في أيسلندا، الذي استفاد منه قرابة ٤٥ شخصا من المنطقة في العام الماضي.

وترى الجماعة الكاريبية أيضا ميزة في الجهود الجارية من أجل تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي بين جميع الوكالات ذات الصلة، بغية تحديد مجالات التآزر المحتملة، وزيادة إبراز المسائل المتصلة بالمحيطات. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن التعاون المشترك بين الوكالات في منظومة الأمم المتحدة، من خلال شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وهي آلية التنسيق المشتركة بين الوكالات بشأن مسائل المحيطات والمناطق الساحلية، يظل أداة هامة في هذا الصدد، الأمر الذي يبشر بالخير لمعالجة المسائل الناشئة والملحة. ونرحب باحتمالات مواصلة البناء على التقدم المحرز حتى اليوم، ولا سيما في مجال دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والجماعة الكاريبية، على غرار العديد من البلدان الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، معرّضة بشدة لآثار التلوث البحري، وتحمّض المحيطات، وما يترتب نتيجة ذلك من تأثيرات على أرصدتنا السمكية ونظمنا الإيكولوجية البحرية، مثل الشعاب المرجانية، وكذلك تأثيرات تغير المناخ على ارتفاع مستوى سطح البحر. وهذه العوامل تؤثر على مجتمعاتنا المعنية بصيد الأسماك، والسياحة، وتؤثر بالتالي على شعوبنا واقتصاداتنا على جميع المستويات.

وكما يتضح من إعصارَي إيرما وماريا مؤخرا، فإن منطقتنا دون الإقليمية لا تزال شديدة التأثر بالظواهر الجوية البالغة الشدة التي تهدد وجودنا. ومع ذلك، وإزاء هذه الويلات، يتزايد عزمنا على مواجهة هذه الأخطار الطبيعية بشكل أفضل. وتحقيقا لهذه الغاية، اتخذت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية عددا من الخطوات في العديد من المجالات الرئيسية لتحقيق عدة أهداف رئيسية. وبليز، على سبيل المثال، هي بلد من اثني عشر بلدا حققت الهدف ١١ من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي – حفظ ١٧ في المائة من مواردها البرية و١٠ في المائة من مناطقها البحرية. وأنتيغوا وبربودا هي أول بلد في الجماعة الكاريبية يحظر الأكياس البلاستيكية التي تُستخدم لمرة واحدة، وهي بصدد توسيع نطاق الحظر ليشمل الحاويات المصنوعة من البوليسترين، أو الستايروفوم. كما أن سانت فنسنت وجزر غرينادين قد فرضت حظرا على استيراد الحاويات المصنوعة من المواد البلاستيكية والستايروفوم، وسوف تحرّم استخدامها اعتبارا

من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وسانت لوسيا وغرينادا بصدد وضع تشريعات مماثلة.

وفي مجال الحفاظ على البيئة، وكجزء من مبادرة التحدي الكاريبي، تلتزم سانت فنسنت وجزر غرينادين بحفظ وإدارة ما لا يقل عن نسبة ٢٠ في المائة من بيئتها الساحلية البحرية بحلول عام ٢٠٢٠ بشكل فعال ومستدام، وهي نسبة تتجاوز ١٠ في المائة المنصوص عليها في الهدف ١٤/٥ من أهداف التنمية المستدامة. وتهدف جامايكا إلى زيادة تعزيز النظام الذي يدير مناطقها المحمية بحلول عام ٢٠٢٠، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية، من خلال وضع سياسة لإدارة الجزر الشعابية المنخفضة، وسياسة جديدة للمناطق المحمية، وسن تشريعات تشمل المناطق المحمية. وتعمل غيانا، من جانبها، على اعتماد مجموعة مترابطة من الخدمات بهدف تحسين إدارة نظمها الإيكولوجية الساحلية، بما في ذلك جمع البيانات، والتعبئة الاجتماعية، وتنمية القدرات، في إطار استراتيجية تنمية الدولة الخضراء التي أطلقتها مؤخرا.

وبغية التصدي للتهديد الذي تشكله الكائنات الغازية على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، والتقليل إلى أدنى حد من إسهام صناعة النقل البحري في انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، أقدمت جامايكا، بوصفها من البلدان الشريكة الرئيسية في إطار البرنامج العالمي لإدارة مياه الصابورة، على إقامة شراكة مع المنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومرفق البيئة العالمية، والقطاع الخاص. كما أنها بلد رائد في إطار مشروع الشراكة العالمية لاستخدام الطاقة البحرية بكفاءة. وجامايكا، بوصفها بلدا رائدا في مجال الشراكة، سوف تعمل مع بلدان أخرى في المنطقة لتقديم المساعدة القانونية والمساعدة المتعلقة بالسياسات العامة، بغية تمكين تلك الدول من الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه صابورة السفن وترسباتها.

وتتفق الجماعة الكاريبية مع ملاحظات الأمين العام ومفادها أن المعرفة المحدودة ببعض النظم والعمليات الإيكولوجية البحرية، وعدم الاستفادة بالقدر الكافي من المعارف العلمية المتاحة في عمليات صنع القرار أمران لا يزالان يشكلان تحديين لإدارة المحيطات إدارة مستدامة. وبالتالي، هناك حاجة إلى توليد البيانات والمعلومات ذات الصلة بنقل المهارات التقنية، فضلا عن وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. والجماعة الكاريبية مستعدة للقيام بدورها والعمل بشراكة مع الآخرين في هذا الصدد.

وتحقيقا لهذه الغاية، نشعر بالتقدير إزاء برنامج التدريب الذي أقدم على تيسيره بصورة مشتركة في أيار/مايو معهد كوريا البحري، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، واللجنة الفرعية لمنطقة البحر الكاريبي والمناطق المتاخمة لها. وقد ركزت حلقة العمل التي عقدت في سانت لوسيا على البحوث العلمية البحرية، وكانت معدّة خصيصا للدول الأعضاء الموجودة في منطقة البحر الكاريبي. وبالنظر إلى مدى الحاجة إلى تعميق الوعي العلمي، فإن الجماعة الكاريبية تؤيد تأييدا تاما إعلان السنوات من ٢٠٢١ إلى ٢٠٣٠ بوصفها العقد الدولي لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة.

وفي ما يتعلق بمصائد الأسماك المستدامة، تواصل الجماعة الكاريبية تنفيذ السياسة المشتركة لمصائد الأسماك بهدف الحفاظ على موارد مصائد الأسماك في المنطقة، وإدارتها، واستخدامها على نحو مستدام. وما زالت هناك مشاركة منتظمة عن طريق حلقات العمل الإقليمية، وحملات التوعية العامة، والمشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين بتنسيق من الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، في شراكة مع منظمات داخل منطقتنا وخارجها. ونحن في طليعة الجهود الإقليمية الرامية إلى وضع وتنفيذ خطط إدارة مصائد الأسماك، وإقامة وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع المحيطات، ومكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم والإفراط

في صيد الأسماك، وهي أمور تشكل تهديدا لاستدامة مصائد الأسماك المحلية والإقليمية.

وأختم بياني بتكرار التزام الجماعة الكاريبية الثابت بالاضطلاع بدورها في دعم الجهود المتواصلة لمعالجة المسائل المتصلة بالمحيطات بالسرعة التي تستحقها. وهذا النهج يبقى خيارنا الوحيد القابل للتطبيق إذا أردنا أن نكفل استفادة الأجيال المقبلة من موارد المحيطات، تمشيا مع مبدأ التراث المشترك للبشرية.

السيدة شيغيال (ميكرونيزيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الأعضاء الاثني عشر في مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، أي بابوا غينيا الجديدة، بالاو، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، فيجي، كيريباس، ناورو وبلدي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

وفي البداية، تود مجموعتنا أن تشكر السيد جويني ممثل جنوب أفريقيا، والسيد كرافيك ممثل النرويج، والسيد أروتشا أولابوبيناغا ممثل المكسيك والسيدة نيلسن ممثلة نيوزيلندا على قيادتهم المقتدرة في توجيه هذه المفاوضات إلى اختتام ناجح.

ويسرنا أن نؤيد اعتماد مشاريع القرارات المعنونة ”المحيطات وقانون البحار“ (A/72/L.18) ؛ و ”استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة“ (A/72/L.12)؛ و ”صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام“(A/72/L.7).

ونعلق أهمية خاصة على هذا البند من جدول الأعمال. وكما قلنا في كثير من الأحيان، إننا نعتبر أن المحيطات شريان الحياة لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا. ولذلك فإننا مهتمون اهتماما كاملا بالآثار السلبية المتزايدة على سلامة المحيطات الناجمة عن النشاط البشري. إن الصيد المفرط وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والتلوث البحري، بما في ذلك الناجم عن الجزئيات البلاستيكية، وتدمير الموائل البحرية وغيرها من الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي البحري، بما في ذلك الآثار المدفوعة بتغير المناخ، من قبيل تحمض المحيطات، تقع ضمن عدد من التهديدات الخطيرة لصحة محيطاتنا المشتركة وقدرتها على الصمود.

وتلك الآثار الخطيرة والمتزايدة ليست مجرد تهديدات لمحيطاتنا، بل تشكل تحديا خطيرا لتنميتنا المستدامة وقدرتنا على الوفاء بالتطلعات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فالمحيطات والبحار الصحية والمنتجة والقادرة على التكيف بالغة الأهمية، في جملة أمور، من أجل القضاء على الفقر، والحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وخدمات النظام الإيكولوجي الأساسية.

وتأتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في طليعة الدول التي تدعو إلى تحقيق هدف قائم بذاته مخصص للحفظ والاستخدام المستدام للمحيطات والبحار، وهو مجسد الآن في الهدف ١٤ من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونتطلع إلى أعمال التنفيذ البالغة الأهمية لتحقيق الغايات المتعلقة بحماية النظم الإيكولوجية البحرية، ومعالجة تحمض المحيطات، وإنهاء الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه، وزيادة الفوائد للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، ضمن أمور أخرى. وفي هذا الصدد، نرحب بمؤتمر الأمم المتحدة الأول لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وبنتائج المؤتمر. وينبغي أن تساعد الدعوة إلى العمل

الواردة في مرفق القرار ٣١٢/٧١ على توجيه أعمالنا نحو تحقيق الأهداف التي حددناها.

وكان من دواعي سرورنا أن نداء المؤتمر النهائي من أجل العمل أقر بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وبالعلاقة الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية مع المحيطات. ونهنئ ميسري العملية التحضيرية، السيد ميندونسا إمورا ممثل البرتغال والسيد غفور ممثل سنغافورة، على أعمالهما الممتازة. ونرحب أيضا بتعيين السيد بيتر تومسون بصفته المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالمحيطات، ونؤكد له دعمنا في عمله لحشد جهود متضافرة لمتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات بغية دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والحفاظ على زخم العمل على حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ ليست وحدها في الرد مع شعور بالقلق البالغ على نتائج التقييم العالمي للمحيطات الذي مفاده أن حالات التأخير في تنفيذ حلول للمشاكل التي حددنا بالفعل أنها تهدد بتدهور محيطات العالم ستؤدي إلى تكبد تكاليف بيئية واجتماعية واقتصادية أكبر بدون داع. وبالنظر إلى الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به المحيطات وسلامة المحيطات من أجل مجتمعاتنا ومن أجل تنميتنا، فإن هذه الأنباء محزنة فعلا، لا سيما حينما تقترن مع الآثار الضارة المتزايدة التي يحدثها تغير المناخ وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المحيطات والبحار. وفي الواقع سيكون تغير المناخ التحدي الأمني الأساسي في هذا القرن. إننا ببساطة غير مستعدين للحياة في مناخ أكثر حرارة. ولهذا السبب، نكرر دعوتنا إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالمناخ والأمن، ينبغي أن تتمثل مهمته الأولى في تقييم قدرات الأمم المتحدة على الاستجابة لحالات الطوارئ المناخية.

وفي سياق مماثل، نشير إلى أن تقارير مثل التقييم العالمي للمحيطات تضفي طابع الإلحاح على الأعمال التي تضطلع بها اللجنة التحضيرية لوضع صك ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن مسألة الحفظ والاستخدام المستدامين للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وخلال الاجتماعات التحضيرية التي عقدت في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، أحرزنا تقدما كبيرا، ونحن نرحب بإطلاق المؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع نص من أجل الاتفاق الدولي.

ولا يقتصر العمل بشأن المسائل المتعلقة بالمحيطات على نيويورك، بل يرتبط أيضا بمنطقتنا. وفي هذا الصدد، نشيد بالإيداع مؤخرا لإحداثيات ترسيم الحدود بين ميكرونيزيا وجمهورية جزر مارشال وبالاو وبابوا غينيا الجديدة، وفقا للمادة ٧٤ من اتفاقية قانون البحار.

ولا نزال نشيد بمساهمة السلطة الدولية لقاع البحار من أجل مبادراتها المستمرة لبناء القدرات التي تستهدف البلدان النامية، ونتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم بشأن وضع مجموعة شاملة من القواعد التي تنظم التعدين في قاع البحار بغية كفالة فعالية حماية البيئة البحرية من الآثار الضارة التي قد تنشأ من الأنشطة في المنطقة. وأكدنا في مناسبات عديدة على مدى أهمية عمل السلطة الدولية لقاع البحار للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، إذ تصل مساحة مناطقنا الاقتصادية الخالصة إلى أكثر من ٣٠ مليون كيلومتر مربع وهي مجاورة مباشرة لمنطقة صدع كلاريون – كليبرتون المربحة.

ونشيد أيضا بالإسهامات القيمة التي تقدمها لجنة حدود الجرف القاري. ولذلك نرحب بالخطوات التي اتخذت، بما في ذلك المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار ، لضمان تمكن الدول النامية، ولا سيما

أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، من المشاركة الكاملة في مداولات اللجان الفرعية بشأن طلبات هذه الدول.

ولا يمكن المغالاة في أهمية مصائد الأسماك السليمة لاقتصاداتنا وسبل معيشتنا. وعلى مدى قرون، وفرت أسماك التونة، على وجه الخصوص، مصدرا هاما للغذاء لسكان جزر المحيط الهادئ فضلا عن العمالة، وكانت ذات قيمة ثقافية وتقليدية ملموسة لشعوبنا. وبالإضافة إلى قيمة سمك التونة الاقتصادية البالغة الأهمية، فإنه يضطلع بدور هام في النظام الإيكولوجي البحري. وقد يؤدى انخفاض أعداد أسماك التونة والتغيرات في ديناميكيات شبكتها الغذائية إلى إعاقة قدرات المحيطات على توليد عمليات النظم البيئية الأساسية ذات الأهمية الحيوية لإبقاء وإيصال الخدمات التي تعود بالفائدة على صحة البشر ورفاههم وأنشطتهم الاقتصادية. ولذلك يسرنا أن نرى الاعتراف باليوم العالمي لسمك التونة الوارد في مشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك.

وبالإضافة إلى الأعمال الهامة التي نقوم به هنا في الأمم المتحدة بشأن مصائد الأسماك، نود أن نتطرق لتطور هام يحدث في المياه الخاصة بنا. إننا نرحب بالأخبار الواردة هذا العام التي تفيد بأن سمك التونة الأنجل لم يعد في دوامة للتناقص، على نحو ما شهدنا مع الأرصدة الأخرى. ونعزى هذا جزئيا إلى عمل الأطراف في اتفاق ناورو، الذي وضع حدا فعليا لصيد الأسماك بالجرافات الشبكية. ونشيد بالإسهام الذي تقدمه المحميات البحرية في المحيط الهادئ في هذا الصدد وفي النهوض بصحة المحيطات وإنتاجيتها وقدرتها على الصمود. ونود أيضا أن نغتنم هذا المثال كفرصة لنبرز مرة أخرى الأهمية البالغة لاتخاذ نهج وقائي.

كما نؤكد بشدة في هذا الصدد، على نحو ما فعلنا في المؤتمر الاستعراضي المستأنف، على الحاجة، في إدارة جميع الأرصدة السمكية، إلى وضع نقاط مرجعية مستهدفة واستراتيجيات من أجل إعادة البناء.

وسوف نمكن الاستغلال المستدام على المدى الطويل لهذه الأرصدة ونفي بالالتزامات لضمان تطبيق تدابير متوافقة في أعالي البحار بغية إنهاء مأساة المشاعات، والتأكد من أن العبء غير المتناسب من إجراءات الحفظ لا ينقل إلى البلدان النامية، بما في ذلك دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية عموماً.

أخيراً، نود أن نشكر شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على عملها الدؤوب ودعمها، لا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات والدعم الفني وإسداء المشورة القانونية.

السيد إليسايا (ساموا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر ساموا أن تدلي بهذا البيان باسم الدول الأربع عشرة الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ التي لها بعثات دائمة لدى الأمم المتحدة.

أولا، أود أن أشكر الميسرين من جنوب أفريقيا والمكسيك والنرويج ونيوزيلندا على إجراء المفاوضات بشأن مشاريع القرارات بشأن المحيطات وقانون البحار (A/72/L.18)، واستدامة مصائد الأسماك (A/72/L.12) والصك بشأن المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية (A/72/L.7)، والوصول بها إلى خاتمة ناجحة. ونتطلع إلى اعتماد مشاريع القرارات هذه في الوقت المناسب.

ويتشاطر أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ مصلحة قوية وموحدة في المحيطات ومواردها. لقد أدركنا منذ زمن بعيد التهديدات المتزايدة التي تواجه صحة محيطاتنا في الأجل الطويل ونشاطر الهدف المشترك المتمثل في تسخير قيمة الموارد البحرية في منطقتنا، وكفالة حفظها واستخدامها المستدام، بوصفنا أمناء مشتركين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اجتمع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في ساموا، وأيدوا ”المحيط الهادئ الأزرق

– بحرنا من الجزر – أمننا من خلال التنمية المستدامة والإدارة والحفظ“ بوصفه السرد المواضيعي الجديد لمنطقتنا، مما يعكس الأهمية المحورية للصلة الوثيقة بين محيطنا المشترك وإعالته لشعوبنا ومجتمعاتنا.

ونرحب باستمرار التركيز على الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الذي يمثل دستور المحيطات المعترف به والمقبول والإطار القانوني الذي ينبغي أن تنفذ في ظله جميع الأنشطة. ونقدر أيضاً استمرار اهتمام الجمعية العامة باستدامة مصائد الأسماك، التي تشكل موردا هاما لملايين الناس في منطقتنا، وتعد أساسية لصحة محيطاتنا على المدى الطويل. ويسرنا أن مشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك يؤكد من جديد أهمية إدارة مصائد الأسماك المستدامة، بما في ذلك الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، ويدعو إلى مواصلة الجهود في هذا المجال.

إن مشاريع قراراتنا السنوية ترتبط بعدد من الأحداث الهامة التي وقعت هذا العام، وأود أن أسلط الضوء عليها وأوجه الترابط بينها. في دورة السنة الماضية، حددت الجمعية العامة يوم ٢ أيار/مايو بوصفه اليوم العالمي لسمك التونة. والتونة جزء مهم من الحياة في المحيط الهادئ لأنها توفر الأمن الغذائي والفرص الاقتصادية والثقافة وأسباب العيش لشعوبنا. وتزداد أهمية التونة عاما بعد عام، ويوجه مزيد من الاهتمام إلى تدابير الحفظ والنهوض بممارسات الصيد الأكثر استدامة في مصائد سمك التونة. وقد أعربنا عن ارتياحنا لمستوى الاهتمام الذي تجلى في مختلف الفعاليات الجانبية التي نظمها منتدى جزر المحيط الهادئ في نيويورك، والتي وفرت فرصا رئيسية لمناقشة الاستغلال المستدام للموارد البحرية من خلال حفظ وإدارة أرصدة سمك التونة، بغية ضمان زيادة العوائد الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي هي من الموردين الرئيسيين لسمك التونة في الأسواق الدولية والمطاعم.

وفي النصف الأول من عام ٢٠١٧، ركزنا عملنا على مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، مؤتمر المحيطات، الذي عقد في نيويورك في حزيران/يونيه. ونشكر الميسرين، سفيري البرتغال وسنغافورة، على العمل بكفاءة وشفافية على تنفيذ الدعوة إلى عمل يمكننا جميعا أن نفخر به (القرار ٣١٢/٧١، المرفق). ويسرنا بوجه خاص تسجيل ما يزيد على ١٤٠٠ التزام طوعي للدفع قدما بتنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

وقد تعهدت بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ بتقديم أكثر من ١٠٠ من هذه الالتزامات الطوعية، مع إطلاق بعض الشراكات الجديدة. وتبين هذه الالتزامات التأييد الساحق لإدارة وحفظ محيطاتنا ومواردها، ونحن، كرعاة للمحيط، يسعدنا أن نرى زيادة الاعتراف بالصلة بين النظم الإيكولوجية السليمة للمحيطات والتنمية المستدامة.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، تعهد قادة منتدى جزر المحيط لهادئ، في جملة التزامات أخرى، بالتعجيل بوضع سياسات لحظر استخدام الأكياس البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة، وأن تكون التعبئة والتغليف بمادتي البلاستيك والاستايروفوم، ودعوا بلدان حواف المحيط الهادئ الشركاء إلى الانضمام والالتزام بالعمل على معالجة التلوث البحري والحطام البحري للحفاظ على السلامة البيئية للمحيط الهادئ من أجل الناس والكوكب والازدهار. ونعرب عن التقدير الخاص للرئيس السابق للجمعية العامة، السفير بيتر طومسون، ممثل فيجي، الذي كلل عمله الدؤوب بنجاح مؤتمر المحيطات. ونتمنى للسفير طومسون التوفيق في دوره الجديد كمبعوث خاص للأمين العام معني بالمحيطات وفي عمله من أجل مؤتمر المحيطات القادم في عام ٢٠٢٠.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، دعا قادة منتدى جزر المحيط الهادئ إلى بدء مفاوضات في الأمم المتحدة لوضع اتفاق جديد لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فيما يختص بحفظ

التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ولذلك، نرحب بالاختتام الناجح في تموز/يوليه للاجتماع الرابع للجنة التحضيرية المنشأة بموجب القرار ٢٩٢/٦٩ بشأن وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وأثناء مداولات اللجنة التحضيرية، أجرينا مناقشات متعمقة، تعرفنا خلالها على مواقف كل منا. وقد سررنا بالمشاركة البناءة من جانب العديد من الوفود، ونتطلع إلى الاستمرار بنفس الروح.

وينتقل عملنا الآن صوب المؤتمر الحكومي الدولي التي سيكفله مشروع القرار A/72/L.7. ويسرنا أن مقدمي مشروع القرار قد تجاوز عددهم المائة بالفعل، وندعو الآخرين للانضمام إلى مقدمي مشروع القرار الهام هذا. وستكون الخطوة الأولى والمهمة هي اختيار من سيترأس المؤتمر. ونتعهد بتقديم دعمنا لرئيس الجمعية العامة عند بدء المشاورات بشأن هذه المسألة الهامة.

وفي حزيران/يونيه، قامت عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار بدراسة آثار تغير المناخ على المحيطات. وجاءت المناقشة في وقتها المناسب وشاملة، وتناولت الجوانب العلمية، وبحثت كذلك نطاق الآثار التي يحدثها تغير المناخ على المحيطات. ولأن غالبية أعضاء المنتدى من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن آثار تغير المناخ على المحيطات، مثل احترار المحيطات، وتحمض المحيطات، وارتفاع مستوى سطح البحر والآثار الأخرى الناجمة عن التلوث البري وممارسات الصيد غير المستدامة، تسهم جميعها في العواقب الاقتصادية والاجتماعية العميقة، الأمر الذي يسلط الضوء على مواطن ضعفنا. وهناك حاجة إلى مزيد من الدعم في مجال التمويل المستدام للأنشطة المتصلة بالمحيطات من أجل التخفيف من حدة آثار تغير المناخ على المحيطات وبناء القدرة على مواجهتها.

وأود أن أختتم بياني بالتنويه بتقرير رؤساء الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وعن عملها ومكانها في إطار مشروع القرار الجامع لهذا العام.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة كوجو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان الدول المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

نجتمع اليوم لاعتماد ثلاثة مشاريع قرارات هامة بشأن المحيطات وقانون البحار (A/72/L.18)، وصك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام (A/72/L.7)، واستدامة مصائد الأسماك (A/72/L.12).

وقد شارك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بنشاط في المشاورات من أجل إعداد مشاريع القرارات هذه بصفتنا أطرافا ملتزمين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات تنفيذها، بما في ذلك اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

ونرى أن مشاريع القرارات هذه ستساعد على توجيه اهتمام الجمعية العامة وعامة الجمهور للمسائل الهامة المتعلقة بالشؤون البحرية، بما في ذلك مصايد الأسماك والبيئة البحرية. ونود أن نعرب عن تقديرنا للقيادة الممتازة التي أبداها المنسقان، السيد ثمبيلي جويني والسيد أندرياس كرافيك، والميسران المشاركان لمشروع القرار الذي يتناول المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، السيدة كيت نيلسن والسيد بابلو أروتشا أولابويناغا. ونود أيضا أن نشكر ميسري الاجتماعات المختلفة الذين استرشد عمل الوفود بقيادتهم المقتدرة. كما نشيد بالمشاركة البناءة للوفود الأخرى في تلك المفاوضات التي كفلت إدراج العديد من المسائل الهامة والمواضيعية في مشاريع القرارات.

ويرى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أن مشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار هو صك بالغة الأهمية، ونحن مقتنعون بأنه يجسد التطورات الأخيرة في العمليات الهامة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. ومن المسلم به حقا أن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار، بأطرافها البالغ عددهم ١٦٨ طرفا – بما فيها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه – هي دستور المحيطات وتتضمن أيضا القانون الدولي العرفي، وإنشاء الإطار القانوني الهام حيث يجب تنفيذ جميع الأنشطة ذات الصلة بالمحيطات والبحار. ونأمل صادقين أن يتحقق يوماً ما هدف المشاركة العالمية في هذه الاتفاقية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا العام يمثل الذكرى السنوية الخمسين للبيان الأساسي الذي أدلى به السفير أرفيد باردو، ممثل مالطة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ (انظر محضر الجلسة 1515 للجنة الأولى)، والذي دشن وضع الاتفاقية. ونسلم بضرورة ضمان استمرار أهمية الاتفاقية وقدرتها على مواجهة تحديات اليوم، فضلا عن تحديات المستقبل، حيث نرى أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال وضع صكوك تنفيذ جديدة.

وفي هذا الصدد، يسرنا اتخاذ مشروع القرار بشأن وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية قانون البحار بشأن حفظ واستدامة استخدام التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، خطوةٍ هامةٍ نحو اتفاقات التنفيذ الجديدة. نود أيضا أن نشير إلى أن مشروع القرار هذا قد حظي بتأييد هائل فيما بين الوفود. وقد شاركت حتى الآن في تقديمه ١٣٣ دولة، من بينها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها ٢٨ دولة، التي شاركت في تقديم مشروع القرار بوصفهم هيئةً.

ويتوجه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالشكر إلى جميع المشاركين في المفاوضات بشأن مشروع قرار التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية، والمشاركين في الدورات الأربع للجنة التحضيرية، التي اختتمت في ٢١ تموز/يوليه، لما شهدته من تبادل مكثف ومعقد للنقاشات ووجهات النظر. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بتقرير الدورة الأخيرة للجنة التحضيرية والتوصيات الواردة فيه. وبفضل نتائج تلك المناقشات والمفاوضات تمكنت الجمعية العامة من أن تقرر عقد مؤتمر حكومي دولي للتفاوض بشأن اتفاق جديد لتنفيذ الاتفاقية.

ومع ذلك، أود أن أكرر أحد الشواغل البارزة بالنسبة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها ٢٨ دولة، والذي أشار إليه أيضاً وفد بلدي في نهاية أعمال اللجنة التحضيرية السابقة في ٢١ تموز/يوليه، والوارد في الفقرة ٤١ من تقريرها. إن الفقرة الثالثة من الجزء الثاني – ٤ من الفرع ألف من التوصيات، ليست في رأي وفدنا، عنصرا يحقق تقاربا في الآراء فيما بين معظم الوفود. ومع ذلك، نحن سعداء للغاية لأن اللجنة التحضيرية قد أكملت عملها، وأنه بوسعنا الانتقال إلى المؤتمر الحكومي الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة. ونتطلع إلى بدء المؤتمر في النصف الثاني من عام ٢٠١٨.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن عام ٢٠١٧ كان عاما هاما بالنسبة للمحيطات في الأمم المتحدة وبوجه عام. وهذا يتضح من المؤتمرين الهامين اللذين عقدا هذا العام وحظيا بمشاركة عالية من جانب الدول والمجتمع المدني: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات، الذي عقد في حزيران/يونيه بمقر الأمم المتحدة، ومؤتمر ”محيطنا“ الذي نظمه الاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر في مالطة. ونأمل أن يساعد هذان الحدثان على حفز المزيد من الإجراءات لحماية المحيطات والحفاظ عليها واستعادة سلامتها وإنتاجيتها، بحيث يمكنها مواصلة دعم الحياة على كوكب الأرض.

كما يرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالإعلان الوارد في مشروع قرار هذا العام بشأن المحيطات وقانون البحار، عن عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة لفترة العشر سنوات التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. ونحن واثقون من أن هذا العقد سوف يساعد على سد الثغرات في المعارف المتعلقة بالمحيطات والبحار، ودعم الجهود الرامية إلى عكس اتجاه دوامة الانهيار التي تشهدها سلامة المحيطات، وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة للمحيطات والبحار والسواحل. كما نشجع الدول على تعزيز الإلمام بمسائل المحيطات لكي يتسنى للأجيال المقبلة أن تتعلم تقدير خصائص المحيطات التي تدعم الحياة، وما يترتب على ذلك من حاجة إلى حماية المحيطات والحفاظ عليها واستخدامها هي ومواردها على نحو مستدام.

وفيما يتعلق بالقرار بشأن استدامة مصائد الأسماك، فإن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن عددا من المسائل الهامة قد تجسدت مرة أخرى في مشروع قرار هذا العام. وعلى وجه الخصوص، يسرنا أن نرى بأنه يتم إيلاء أهمية للحاجة إلى إدارة أساليب الصيد على نحو فعال، بحيث يتم تقليل الآثار البيئية إلى أدنى حد ممكن، بما في ذلك عن طريق الحد من الصيد العرضي، وبالتالي ضمان التطبيق الفعال لنهج النظام الإيكولوجي. وكان ذلك يمثل أولوية رئيسية في عملية الإصلاح الأخيرة على سياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة لمصائد الأسماك.

وتماشيا مع الالتزامات المتعهد بها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها، لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بتحقيق استدامة مصائد الأسماك، التي نعتبرها مسألة متعددة الجوانب. ونعتقد أن أحد العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق ذلك هي صيد الأسماك غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه. ونشجع جميع الدول على إجراء الإصلاحات اللازمة في الأطر القانونية، فضلا عن ضمان وسائل المراقبة الكافية. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نشهد تزايد عدد الأطراف في اتفاق منظمة الأغذية والزراعة المتعلق بالتدابير التي تتخذها دول الميناء لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، وكذلك أن نلاحظ أن المنظمة قد بدأت العمل بشأن نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى، التي لا تزال تمثل ثغرة محتملة يمكن من خلالها دخول الأسماك التي يتم صيدها بطريقة غير مشروعة إلى التدفقات التجارية القانونية. ونكرر دعوتنا إلى الدول التي لم توقع بعد على الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء إلى النظر في القيام بذلك، وبصورة أعم، وإلى المجتمع الدولي أن يبدي جهودا متزايدة من حيث تنفيذه.

ونعتقد أيضا أن أحد العوامل الكامنة وراء الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم هو القدرات المفرطة لأساطيل صيد الأسماك.

ولذلك، لا بد من بذل المزيد من الجهود للوصول بالقدرات إلى المستويات التي تتناسب مع فرص الصيد، بما في ذلك من خلال إلغاء الإعانات الضارة التي تساهم في الإفراط في صيد الأسماك وقدرات الصيد المفرطة. ونأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن إبرام اتفاقات متعددة الأطراف بشأن وضع ضوابط على الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك في الاجتماع الوزاري المقبل

لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في بوينس آيرس. ونعتبر ذلك ضروريا إذا أريد للمجتمع الدولي أن يحقق الأهداف ذات الصلة في إطار الهدف ١٤ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما قويا بالبعد الاجتماعي لمصائد الأسماك وضمان ظروف عمل لائقة على متن سفن الصيد. ولذلك، يسرنا أن نرى أن اتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك، ٢٠٠٧ (رقم ١٨٨) الصادرة عن منظمة العمل الدولية قد دخلت حيز النفاذ، ونشجع الدول الأخرى على أن تصبح أيضا أطرافا فيها.

ونتطلع إلى الشكل الجديد للمشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية.

ونعتبر الموضوعين المختارين للاجتماعين المقبلين، هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، واستعراضات الأداء للمنظمات الإقليمية لمصائد الأسماك، هامين جدا وينبغي لهما أن يساعدا في تحسين إدارة مصائد الأسماك، تماشيا مع توصيات المؤتمر الاستعراضي في العام الماضي.

أخيراً، يود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الإعراب عن الشكر للأمانة العامة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على عملهما ودعمهما المستمر طوال السنة.

السيد إسلام (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن أقل البلدان نموا. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إكوادور بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

هذا حقا عام مثمر في سياق وضع صك دولي ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام وذلك في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. بعد سنوات من المناقشة، وصلنا أخيرا إلى الوقت الذي يمكننا فيه أن نتوقع الشروع في مفاوضات حكومية دولية مرتكزة على نص بشأن إبرام الصك المقترح الملزم قانونا. نشكر السفير إيدن تشارلز، ممثل ترينيداد وتوباغو، والسفير كارلوس دوارتي، ممثل البرازيل، على جهودهما القيمة في توجيه عمل اللجنة التحضيرية نحو تجميع مجموعة من التوصيات الهامة بوصفها لبنات البناء الأساسية للصك المقترح الملزم قانونا.

نعلق أهمية كبيرة على التوصيات المتعلقة بما هو في مصلحة أقل البلدان نموا، ونتطلع إلى المزيد من البناء عليها خلال المفاوضات في المؤتمر الحكومي الدولي. ونشدد على أن مصالح أقل البلدان نموا يجب أن تعتبر ذات طبيعة شاملة فيما يتعلق بالمواضيع المحددة في المجموعة التي تم الاتفاق عليها في عام ٢٠١١ بشأن الصك المقترح الملزم قانونا.

نشكر الميسرين المشاركين، ممثلي نيوزيلندا والمكسيك على عملهما الشاق في تيسير طرائق القرار الذي سيعتمد في وقت لاحق من هذا الشهر. وتعرب مجموعة أقل البلدان نموا عن ارتياحها للاتفاق الذي تم التوصل إليه من أجل عقد الدورة الأولى للمؤتمر الحكومي الدولي في عام ٢٠١٨ وتشكر جميع الوفود على نهجها البناء نحو تلك المسألة. ونقدر أيضا النطاق المنشأ من أجل مشاركة مجدية وفعالة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين في المؤتمر الحكومي الدولي. إذ أن مساهماتهم زادت وعمّقت من فهمنا للمسائل المعنية، بما في ذلك المسألة الأساسية لبناء القدرات والمساعدة التقنية.

تشدد مجموعة أقل البلدان نموا على الدور الهام الذي يضطلع به الصندوق الاستئماني للتبرعات في دعم جهودنا من مندوبينا وخبرائنا المؤهلين في المشاركة في عملية حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ويُمْكِنُ الصندوق الاستئماني مجموعة أقل البلدان نموا ككل من الاستفادة من الخبرات المتاحة فيما بين الدول الأعضاء في

منظمتنا، الأمر الذي من شأنه أن يكون أكثر أهمية من حيث متابعة الأعمال التقنية الصارمة المتوخاة خلال المؤتمر الحكومي الدولي. بغية تعزيز الشمول والشفافية في المؤتمر الحكومي الدولي، ندعو البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي بوسعها القيام بذلك، فضلا عن الوكالات والمنظمات ذات الصلة، إلى المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني.

تؤكد مجددا مجموعة أقل البلدان نموا اهتمامها والتزامها الثابت بعملية التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية من أجل خدمة المصلحة الجماعية في تعزيز الحفظ والاستخدام المستدام للتراث المشترك للبشرية.

أود الآن أن أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

ما انفكت بنغلاديش ملتزمة باتفاقية قانون البحار، كما يتضح من نجاحنا في تسوية الحدود البحرية بالطرق السلمية مع جيراننا. لقد أودعنا مؤخرا خط الأساس المعلن حديثا في شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، على النحو الوارد في اتفاقية قانون البحار. ونؤكد من جديد ضرورة الإسراع بأعمال اللجنة المعنية بحدود الجرف القاري للبت في الطلبات المعلقة. ونذكر بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات من حيث تحديد السبل والوسائل لتنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

ونشدد على ضرورة بناء القدرات الجديدة والتمويل الممكن التنبؤ به، ونقل التكنولوجيا والدراية الفنية، والشراكة الفعالة على جميع المستويات والقطاعات، والنهج المتسقة والتي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا مثل بنغلاديش. ونشجع سبل استكشاف الكيفية التي شكلت مؤخرا مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا التي بوسعها تحسين الاستفادة المجدية لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

تدعو بنغلاديش إلى حظر أشكال معينة من الإعانات المالية المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في الصيد والإفراط في قدرات الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل. ونشدد على أهمية اختتام المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن هذه المسألة من دون مزيد من التأخير، مع التسليم بضرورة أن تكون المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا جزءا لا يتجزأ من تلك المفاوضات.

ودارت مناقشة حسنة التوقيت للغاية بشأن أثار تغير المناخ على المحيطات في العملية التشاورية غير الرسمية الثامنة عشرة في وقت سابق من هذا العام. ومن الواضح أن ارتفاع مستوى سطح البحر سوف يغير إحداثيات خط الأساس للدول الأعضاء، وستكون له آثار قانونية على الحدود البحرية. وإذ نسلم بالواجهة البينية المعقدة لمناخ المحيطات، يجب علينا أن نعبئ عملنا الجماعي لمكافحة احترار المحيطات وتحمض المحيطات بإلحاح جديد.

ونرحب بتأييد الاقتراح المتعلق بعقد دولي للعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة للفترة الممتدة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٣٠، وهو اقتراح طُرح في الدورة التاسعة والعشرين للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية. وسيساعد العقد الدولي على زيادة الوعي العام بالحاجة الملحة إلى العلوم الجديدة واستخدام العلوم القائمة لزيادة فهمنا للآثار التراكمية التي تؤثر على المحيطات. ونقدر نشر تقرير التقييم البحري المتكامل العالمي الأول في هذا الصدد.

في الختام، نعرب عن تقديرنا بتعيين السيد بيتر تومسون، المبعوث الخاص للأمين العام بشأن المحيطات، وأؤكد استمرار دعم وفدي له.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر وفدي أيما سرور أن يخاطب الجمعية العامة بشأن البند ٧٧، بشأن المحيطات وقانون البحار. ونشكر الأمين العام على تقريره

الشامل (A/72/70). ونود أيضا أن نشكر السيد ثيمبيله جويني، ممثل جنوب أفريقيا، والسيد أندرياس كرافيك، ممثل النرويج على عملهما الممتاز في تنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن مشاريع القرارات، و A/72/L.7 و A/72/L.12 و A/72/L.18. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لمدير وموظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على مساعدتهم ودعمهم لهذه المشاورات.

ما انفك وفد بلدي لسنوات عديدة نصيرا قويا للمحيطات والبحار. فالمحيطات توفر أسباب المعيشة لملايين الناس، والحفاظ على الأمن الغذائي والتجارة البحرية وتنظيم المناخ، وتشكل مصدرا هاما من مصادر الطاقة المتجددة. بوصفنا دولة جزرية صغيرة، ترتبط المحيطات والبحار ارتباطا وثيقا ببقائنا ورفاهنا. لذلك نشعر بالارتياح لزيادة الاهتمام بمسائل المحيطات هنا في الأمم المتحدة خلال السنة الماضية.

نرحب بوجه الخصوص بمؤتمر الأمم المتحدة التاريخي للمحيطات لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. ونعرب عن سعادتنا للمناقشات الموضوعية والمفيدة التي دارت في الدورتين الثالثة والرابعة للجنة التحضيرية فيما يتعلق بوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

أود أن أركز في بياني اليوم على ثلاثة جوانب: أولا، عمل السلطة الدولية لقاع البحار؛ ثانيا العملية المستمرة للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وثالثا، تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

فيما يتعلق بالسلطة الدولية لقاع البحار، ما انفكت سنغافورة تشارك بهمة في أعمالها، بما في ذلك بوصفها عضوا في المجلس. وقدمنا ترشيحنا لإعادة انتخابنا في المجموعة (هـ) من المجلس في الانتخابات التي ستجري خلال الدورة الرابعة والعشرين للسلطة الدولية لقاع البحار، في تموز/يوليه عام ٢٠١٨. وسنواصل المساهمة في المداولات داخل المجلس من أجل المضي قدما بعمل السلطة في الحفاظ على التراث المشترك للبشرية.

نود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام للسلطة، مايكل لودج، لكونه يبني على الأساس المتين الذي أرسى دعائمه الأمينان العامان السابقان. ونرحب، على وجه الخصوص، بزيادة التواصل مع الأمانة العامة والجهود المبذولة من أجل إعادة هيكلته لتحسين الكفاءة.

تعرب سنغافورة عن تقديرها للأمانة العامة واللجنة القانونية والتقنية للحفاظ على الزخم في تطوير الأنظمة المتعلقة باستغلال الموارد المعدنية في المنطقة، بما في ذلك خارطة الطريق من أجل تنميتها واعتمادها بحلول عام ٢٠٢٠. ويسرنا أنه يجري التشاور حاليا مع أصحاب المصلحة بشأن مشروع النظام الأساسي. من الجدير بالذكر أننا قدمنا مساهماتنا في جولات سابقة من المشاورات، ونعتزم تقديم المزيد من المساهمات في الجولات الأخيرة من المشاورات.

ترحب سنغافورة أيضا بالجدول الزمني المنقح لاجتماعات عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ الذي اعتمدته الجمعية العامة خلال الدورة الثالثة والعشرين للسلطة الدولية لقاع البحار. ونلاحظ أن هناك زيادة كبيرة في حجم وتعقد أعمال السلطة، ونعتقد أن الجدول الزمني المنقح سيمنح الوقت الكافي للمداولات المناسبة، وسيتم تعزيز التنسيق فيما بين أجهزته. إننا إذ نمضي قدما، نرى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تقيّم بعناية عدد الاجتماعات لتحديد ما إذا كان الجدول الزمني المنقح بحاجة إلى المزيد من التعديل بعد عام ٢٠١٩. ونحن نتطلع إلى المشاركة البناءة في الاجتماعات المقبلة التي ستعقد في آذار/مارس عام ٢٠١٨.

أما فيما يتعلق بعملية التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، فيسرنا أن نلاحظ أن اللجنة التحضيرية أنجزت عملها في تموز/يوليه. وقد تمكن تقرير اللجنة

التحضيرية من تضمين مناقشات غنية وتبادلا لوجهات النظر التي جرت طيلة فترة أربع دورات عقدتها اللجنة، وسيكون ذلك مفيدا في تبصير هذه العملية في المضي قدما. ولذلك نشارك الآخرين في تأييد مشروع القرار في الوثيقة A/72/L.7 بشأن عقد مؤتمر حكومي دولي لوضع نص لصك دولي ملزم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ندرك جيدا أن المفاوضات الحكومية الدولية بشأن ذلك الصك الجديد لن تكون واضحة. فهي تتعلق بمسائل معقدة في القانون والعلوم والسياسة. وبطبيعة الحال، سوف تكون هناك وجهات نظر مختلفة، ولكن ينبغي استبعادنا من إجراء مناقشة مفتوحة وصريحة حول القضايا. وينبغي أن نحاول تضييق فجوة الاختلافات في عملية شفافة وشاملة للمفاوضات ومحاولة التوصل إلى نتائج موضوعية وتوافقية وسوف تأخذ في الاعتبار آراء وشواغل كل طرف.

لذلك نعتقد أن من المناسب اتباع نهج توافقي، بل في الواقع من الضروري ذلك لضمان أن لا يتخلف أحد عن الركب. لقد تعلمنا من تاريخ التفاوض بشأن اتفاقية قانون البحار أن هذا النهج، كما تجسد في اتفاق الشرف (انظر A/9278، الفقرة ١٦)، كان جزءا لا يتجزأ من تمكين اتفاقية قانون البحار من حشد تأييد ساحق، كما تجسد ذلك في توقيع ١١٧ دولة على اتفاقية قانون البحار في اليوم الذي فتح فيه باب التوقيع عليها في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢. ولذلك نؤيد تأييدا كاملا اعتماد المؤتمر القادم، وبذل كل جهد ممكن بحسن نية للتوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء بشأن المسائل الموضوعية.

ما برح وفد بلدي مشاركاً نشطاً في عملية التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. على وجه الخصوص، تشرفت عضو وفد بلدنا، السيدة رينا لي، بالمساهمة بدور الميسر للفريق العامل غير الرسمي المعني ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية، وهي تعتبر مسألة هامة لكثير من البلدان النامية. ما زلنا ملتزمين بالعمل بصورة بناءة مع جميع الوفود الأخرى في المؤتمر المقبل من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة.

انتقل الآن إلى الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. نرحب بالانعقاد الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات الذي كان معلما هاما في تنفيذ الهدف ١٤. لقد اعتمد مؤتمر المحيطات إعلانا تطلعيا في شكل دعوة للعمل (القرار ٣١٢/٧١، المرفق)، مما يعكس الإرادة الجماعية لاتخاذ إجراءات للحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية للتنمية المستدامة واستخدامها بصورة مستدامة. كذلك حصل المؤتمر على أكثر من ١,٤٠٠ ممن الالتزامات الطوعية من الحكومات والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين، وكان هناك تبادلا ثريا للآراء والأفكار من خلال حوارات الشراكة التي انعقدت خلال المؤتمر.

نحن، أعضاء المجتمع الدولي، من خلال مؤتمر المحيطات، اتخذتنا خطوة حاسمة نحو تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. ومن مسؤوليتنا الآن الحفاظ على الزخم الذي تحقق. ومن الضروري لنا جميعا اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق الغايات المحددة في الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. فالمحيطات لا تعود ملكيتها إلى أي واحد منا. بل إنها ملك لنا جميعا. ومن ثم يتعين علينا اتخاذ إجراءات منسقة وجماعية، من خلال التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي، بغية معالجة المسائل على نطاق عالمي.

يسر سنغافورة أنها تمكنت من المساهمة بطريقة بسيطة ومتواضعة جنبا إلى جنب مع البرتغال بتيسير المشاركة في الوثيقة الختامية لمؤتمر المحيطات. كذلك سنظل من بين العديد من الحكومات التي تعهدت بالتزامات في مؤتمر المحيطات. وستواصل سنغافورة القيام بدورها في الجهد العالمي في الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية وتسخيرها للتنمية المستدامة.

أود أن اختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على الرأي القائل بأن الاتفاقية تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ فيه جميع الأنشطة المضطلع بها في المحيطات والبحار. وفي الوقت الذي دخلت فيه الاتفاقية حيز النفاذ، فإنها تمثل، من نواح عديدة، إقامة نظام عالمي جديد للمحيطات والبحار. فقد أنشأت المبادئ التي تدعم عمل جميع المستخدمين للمحيطات والبحار. لقد وضعت تلك المبادئ إطارا للحقوق والواجبات مما مكّن من إقامة توازن يمكن تحقيقه بين مختلف الاستخدامات المتنافسة، بينما تسعى جاهدة إلى ضمان حماية البيئة البحرية. أما وقد تحقق هذا التوازن الدقيق، فتقع علينا اليوم مسؤولية الحفاظ على الطابع الموحد لاتفاقية قانون البحار وسلامته وذلك بالتمسك بالمبادئ والحقوق والواجبات المنصوص عليها فيها، مثل حرية الملاحة.

واليوم، تظل اتفاقية قانون البحار الإطار الشامل لإدارة المحيطات والبحار في العالم. ولهذا السبب، نعتقد اعتقادا راسخا أنه ليس من المناسب فقط إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية قانون البحار والتنفيذ الفعال لها، بل إنه في الواقع أمر بالغ الأهمية بالنسبة لجميع الأنشطة في المحيطات والبحار، بما في ذلك تلك التي تتعلق بعمل السلطة الدولية لقاع البحار، وعملية التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، والنجاح في تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

أود أن اختتم بياني بحض الدول التي تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

السيدة روسابرونيتو (موناكو) (*تكلمت بالفرنسية*): إمارة موناكو هي أحد مقدمي مشاريع القرارات الثلاثة المعروضة اليوم في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالمحيطات وقانون البحار.

أولا، يقدم مشروع القرار الجامع (A/72/L.18) صورة شاملة عن حالة محيطاتنا وعن إجراءاتنا المشتركة. ويؤسفنا أنه طلب إجراء تصويت مسجل على هذا القرار مرة أخرى هذا العام.

إننا نؤكد من جديد أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تتم فيه جميع الأنشطة التي تؤثر على البحار والمحيطات.

وترحب موناكو كذلك بعرض مشروع القرار A/72/L.7 بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

وبعد انتهاء أعمال اللجنة التحضيرية، فإن عقد مؤتمر حكومي دولي مكلف بصياغة نص صك جديد يمثل خطوة هامة إلى الأمام. ولذلك، فإننا نشعر بالارتياح لترحيب الجمعية العامة بالتزام رؤساء دولنا وحكوماتنا في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ”المستقبل الذي نصبو إليه“.

لقد اتفقنا جميعا – قبل ستة أشهر من اليوم، في مؤتمر المحيطات – على اتخاذ تدابير عاجلة مناسبة لدعم تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. فتعقيد التحديات التي نواجهها يتطلب استجابة جماعية وكلية. يجب علينا وقف اتجاه تدهور صحة وإنتاجية المحيطات ونظمها الإيكولوجية وعكس اتجاهه. ويدعو النداء للعمل (القرار ٣١٢/٧١، المرفق) وجلسات الحوار السبع بشأن إقامة الشراكات والالتزامات الطوعية الـ ١ ٤٠٠، جميع أصحاب المصلحة إلى المساهمة في تنفيذ تدابير عاجلة تتصل بغايات الهدف ١٤. يجب أن تفضي الآن إلى شراكات فعالة وملموسة بين أصحاب المصلحة المتعددين.

ويغتنم وفد إمارة موناكو هذه الفرصة للترحيب بتعيين المبعوث الخاص للأمين العام للمحيطات، السيد بيتر طومسون. نحن ندرك أنه بإمكاننا أن نعول على رؤيته وحملته لعكس اتجاه التدهور الذي شهدناه في بحارنا ومحيطاتنا. وقد حضر صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني ذلك المؤتمر وأكد مجددا التزامه واقتناعه بأن حماية البيئة عموما، وبيئة المحيطات والبحار على وجه الخصوص، ترتبط ارتباطا وثيقا برفاه المجتمع الإنساني برمته.

ونرحب كذلك بزيادة الوعي بالصلات بين المحيطات وتغير المناخ. ولذا، فإن إطلاق مبادرة مسار المحيطات في المؤتمر الأخير للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أمر حسن التوقيت للغاية. إن حكومة موناكو ومؤسستها والعديد من الكيانات، بقيادة صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني، تعمل يوميا، ولا سيما في مجالات تحمض المحيطات، وتطوير المناطق البحرية المحمية والعلوم البحرية.

وتدعم موناكو كذلك، اقتناعا منها بأن العلم يجب أن يكون في صلب عملية صنع القرار، العقد الدولي لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٢١-٢٠٣٠، الذي أطلق بمبادرة من اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ونرحب بحقيقة أن الجمعية العامة تعد لتأييد ذلك قريبا.

إن ما لدينا بالفعل من المعارف يشير بلا شك إلى أنه يجب اتخاذ العديد من الإجراءات من دون تأخير. غير أن فهمنا لبعض الظواهر الطبيعية بحاجة إلى مزيد من التطوير. وذات الشيء يصدق في كثير من الأحيان على آثار الأنشطة البشرية على البيئة والنظم الإيكولوجية. كما إن الجغرافيا المائية والخرائط البحرية وقياس الأعماق لها كذلك دور هام. إن جميع البلدان تستفيد من هذا النوع من البيانات، ولا سيما في مجالات الملاحة والتجارة والتنمية الساحلية واستغلال الموارد البحرية وحماية البيئة. وستواصل موناكو، في ذلك الصدد، دعم المنظمة الهيدروغرافية الدولية، التي يستضيفها بلدنا منذ إنشائها.

وقد ألهم الاقتناع بأن العلم يجب أن يحتل مكانة مركزية صاحب السيادة سمو الأمير بأن يعيد الارتباط بالاستكشافات البحرية الكبيرة. وقد أعلن عن إطلاق حملة البحوث العلمية – استكشافات موناكو – كأحد الالتزامات الطوعية للإمارة في المؤتمر في حزيران/يونيه، وهي تتماشى تماما مع تلك الرؤية.

وقد غادرت يرسن، وهي سفينة للبحوث البيئية، ميناء موناكو في تموز/يوليه في رحلة تستغرق ثلاث سنوات. ويتمثل الهدف منها في تزويد الأوساط العلمية الدولية بمنصة محيطية متحركة، حيث يكون بإمكان الأفرقة البحثية التناوب عليها. وقد تشكل هدف بناء القدرات في مهمتها الأولى في أيلول/سبتمبر. ومن بين الأمثلة على ذلك الغوص مع العلماء من فنشال على جزيرة ماديرا لإجراء مسح للموائل تحت الماء وتحديد مواقعها، وزيارة السفينة من قبل أساتذة وطلاب من كابو فيردي.

وإلى جانب ذلك التعاون العلمي، يمثل إذكاء الوعي بين الجمهور الأوسع نطاقا هدفا أساسيا، كما يتضح من زيارات الأطفال ليرسن في مارتينيك. ويشارك صاحب السيادة سمو الأمير شخصيا في تلك العملية وقد كان على متن السفينة أثناء عدد من المهام. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي إنجازه قبل عام ٢٠٢٠، كانت التجربة بالفعل إيجابية جدا. وقد تمكن الفريق، في مناسبة نادرة للغاية في ماديرا، من رصد فقمة أبو مريثة، إحدى الثدييات الأكثر عرضة للاندثار في العالم؛ فلم يسجل سوى حوالي خمسمائة منها في البحر الأبيض المتوسط وأدنى المحيط الأطلسي.

ومن الأولويات الأخرى لاستكشافات موناكو المناطق البحرية المحمية والمحميات البحرية. فنحن نعلم أن فوائدها لا تقل أهمية إذ أنها شاسعة ومترابطة، استنادا إلى أفضل المعلومات المتاحة، مع مستوى عال من الحماية. وتؤيد الإمارة إنشاء شبكات مناطق بحرية محمية متسقة وجيدة التنظيم تكفل الاستخدام المستدام للموارد البحرية. كما تظهر الدراسات أيضا أن المناطق البحرية المحمية تؤدي دورا في مكافحة تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، فإن تحمض المحيطات – وهو ناتج طبيعي لتغير المناخ – ظل لفترة طويلة يشكل أحد المحاور الرئيسية لعمل حكومة الأمير.

وقد ظل مركز موناكو العلمي والمختبرات البيئية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكلاهما موجود في الإمارة، ينظمان معا حلقة عمل دولية منذ عام ٢٠١٠. فالأخصائيون من مختلف فروع العلوم – علماء الأحياء وعلماء المناخ وعلماء المحيطات والاقتصاديون وعلماء الاجتماع – يجتمعون بانتظام لتقديم حلول عملية لراسمي السياسات. وقد عقدت حلقة العمل الرابعة في تشرين الأول/أكتوبر في موناكو بشأن موضوع ”من العلم إلى الحلول: آثار تحمض المحيطات على خدمات النظم البيئية – دراسات حالات إفرادية على الشعاب المرجانية“.

وقد انعكس ذلك الالتزام في الميدان بوضوح في العديد من المنتديات الدولية والإقليمية. وقد شارك صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني في مؤتمر ”محيطنا“ في مالطة في ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أصدر، خلال مناسبة جانبية، بالاشتراك مع صاحب السمو الملكي الأمير تشارلز، إعلانا بشأن الشعاب المرجانية، يذكر بالكثير من فوائدها البيئية والاقتصادية، فضلا عن المخاطر التي تواجهها.

وعلاوة على ذلك، فقد ترأست وفد موناكو في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، في مانيلا في تشرين الأول/أكتوبر. وقد شاركت موناكو بنشاط، كما يتضح من مبادرة الإمارة التي أدت إلى إدراج القرش الملاك – Squatina squatina – وهو نوع من الأنواع المهددة على نحو خطير بالانقراض، في التذييلين الأول والثاني من الاتفاقية.

وعلى الصعيد الإقليمي، استضافت الإمارة، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، مؤتمرا بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط وبحر البلطيق. وقد اقترحت إمارة موناكو والسويد ذلك الحدث، استجابة لنداء عمل مؤتمر المحيطات. وإدراكا لوثاقة المسائل والشواغل المشتركة بين المنطقتين، فإن إعلان التعاون يظهر رغبتنا المشتركة في التشجيع على تبادل المعلومات والخبرات، وكذلك الحاجة إلى وضع مبادرات ملموسة.

وأخيرا، فإن جزء كبيرا من الجهود التي تبذلها الإمارة يتعلق بحماية المحيطات والبحار، وهي بطبيعة الحال تجري في منطقتنا، منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويندرج الحد من النفايات في البحر ومكافحة التلوث بجميع أنواعه في مجال عملنا. فعلى سبيل المثال، من خلال اتفاق ”RAMOGE“ تتعاون الإمارة تعاونا وثيقا مع جيرانها الفرنسيين والإيطاليين. وتجري البلدان الثلاث بانتظام تدريبات مشتركة للتعامل مع احتمال حدوث تلوث بحري واسع النطاق. وجعل الاجتماع الـ ٥٠ للجنة التابعة للاتفاق ”RAMOGE“، المعقود بموناكو في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، من الممكن النظر في برنامج العمل لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

وهذه العناصر تقودنا إلى رؤية تنميتنا وأساليب إنتاجنا واستهلاك بطريقة مختلفة. ومن الضروري في الوقت نفسه تلبية الاحتياجات البشرية والاستجابة لضرورة حماية محيطاتنا وبحارنا وضمان الحفظ والاستخدام المستدام للموارد البحرية.

وجميع الجهود التي تبذلها إمارة تتماشى مع إرادة صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني للتوفيق بين البشرية والبحر.

السيد هاسيبي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشارك الممثلين الآخرين في توجيه الشكر إلى منسقي مشاريع القرارات الثلاثة في إطار البند ٧٧ من جدول الأعمال، ”المحيطات وقانون البحار“، على عملهم الجبار. كما أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء التي عملت معا بروح من التعاون خلال المشاورات غير الرسمية بشأن تلك القرارات. كما نعرب عن تقديرنا للأمانة العامة على ما قدمته من مساعدة.

إن البحار المفتوحة والمستقرة ضرورية جدا من أجل تحقيق السلام والرخاء في المجتمع الدولي بأسره. وتغتنم اليابان كل فرصة

للتشديد على وجوب احترام سيادة القانون في البحر احتراما كاملا.

إن اليابان تقدر كثيرا الدور الهام الذي تقوم به المحكمة الدولية لقانون البحار في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وكذلك في صون وإنماء سيادة القانون في المحيطات. وبوصف اليابان أكبر مساهم في ميزانية المحكمة، فإنها ستواصل دعم أنشطة المحكمة، بما في ذلك عن طريق توفير الفنيين القانونيين المؤهلين تأهيلا عاليا.

كما تقدر اليابان الدور الذي تضطلع به السلطة الدولية لقاع البحار في إنشاء نظام قانوني بحري فيما يتعلق بالمنطقة. وتقوم الحاجة إلى اتباع نهج متوازن لاستغلال قاع البحار العميق يأخذ في الحسبان الحاجة إلى حفظ البيئة. وستواصل اليابان المشاركة البناءة من أجل اعتماد قانون للاستغلال الرشيد يحقق توازنا معقولا بين الاحتياجات الاقتصادية والبيئية. كما ستواصل اليابان المشاركة النشطة من خلال الموارد البشرية والمالية في عمل السلطة الدولية لقاع البحار، الذي يتسم بأهمية متزايدة.

وإذ تضع اليابان في اعتبارها الدور المهم الذي تضطلع به اللجنة المعنية بحدود الجرف القاري، فإنها ما فتئت تؤيد باستمرار الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة. وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإنشاء اللجنة ستعقد حكومة اليابان، بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة، ندوة دولية بطوكيو في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، بهدف زيادة الوعي بإنجازات اللجنة. وستواصل اليابان دعم اللجنة، بما في ذلك عن طريق توفير الفنيين ذوي المؤهلات العالية، وكذلك من خلال التبرعات المالية.

وتعتقد اليابان، بوصفها بلدا يستفيد من التجارة البحرية، أن من الأهمية بمكان الرد على أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن. نحن نشارك بفعالية في الجهود الدولية لمكافحة القرصنة والسطو المسلح على السفن. ومنذ عام ٢٠٠٩، دأبت اليابان على القيام بعمليات مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وفي خليج عدن. كما ساهمنا بالموارد البشرية والمالية في أنشطة اتفاق التعاون الإقليمي لمكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تستهدف السفن في آسيا، واضطلعنا للمرة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ببرنامج تنفيذي لبناء القدرات في مجال مكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا. وستواصل اليابان، بالجمع بين مختلف أشكال المساعدة، دعمها المستمر لنشر سيادة القانون في البحار.

وبوصف اليابان أحد مُقدمي مشروع القرار (A/72/L.7)، فإنها ترحب بعقد مؤتمر حكومي دولي لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وتسلم اليابان بأهمية حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ونتطلع إلى المساهمة في المناقشات في المؤتمر الحكومي الدولي المقبل من أجل وضع صك عالمي متوازن وفعال وملزم قانونا.

ويسرنا أن نرى إحراز نتائج ناجحة في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يعكس الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي بالمحيطات. تولي اليابان أهمية لمسائل مثل الحطام البحري، وتحمض المحيطات، ومصائد الأسماك المستدامة وتقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي هذا الصدد، ما فتئت اليابان تعزز بقوة أسس التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير باستخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا لتحسين إدارة النفايات. وعلى وجه الخصوص، نحن نساعد البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ في جهودها الرامية إلى تنفيذ أسس التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير. وبناء على اقتراح من اليابان، فقد تم إدراج أسس التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير في الدعوة إلى

اتخاذ إجراءات، في الوثيقة الختامية للمؤتمر (القرار ٣١٢/٧١، المرفق). وفي إطار هذه السياسات، ستواصل اليابان التعاون مع المجتمع الدولي نحو الحفظ والاستخدام المستدام للمحيطات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وتعلق اليابان أهمية على التدابير المتخذة ضد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، الأمر الذي يهدد الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية. وفي هذا الصدد، انضمت اليابان في شهر أيار/مايو الجاري إلى الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء ونشجع البلدان التي لم تنضم إلى الاتفاق بعد على أن تقوم بذلك في القريب العاجل. إن اليابان عاقدة العزم على تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بالتعاون مع البلدان الأخرى، بما في ذلك من خلال المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

وفي الختام، تكرر اليابان أملها في أن تعتمد الجمعية العامة على النحو الواجب مشاريع القرارات الثلاثة المعروضة علينا، التي هي نتاج عمل مكثف بين الدول الأعضاء بروح من التعاون.

السيدة ويلسون (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرنا أن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ساموا بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ.

إننا نشكر المنسقين من جنوب أفريقيا والنرويج والمكسيك ونيوزيلندا على تيسير مشاوراتنا المتعلقة بالقرار الجامع بشأن المحيطات وقانون البحار (A/72/L.18)، والقرار بشأن مصائد الأسماك المستدامة (A/72/L.12)، ومشروع قرار الطرائق A/72/L.7 المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ويسر أستراليا أن تشارك في تقديم كل من مشاريع القرارات تلك، انطلاقا من اهتمامنا الخاص بوصفنا دولة جزرية، بحماية المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام.

ترحب أستراليا بمشروع القرار الجامع السنوي المتعلق بالمحيطات وقانون البحار، مع تركيز خاص على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار باعتبارها الإطار القانوني الذي يجب أن تجري بموجبه جميع الأنشطة في مجال المحيطات والبحار. تكتسي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أهمية أساسية بوصفها الأساس الذي يرتكز عليه العمل والتعاون بشأن مسائل المحيطات على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، ونرحب بالعمل الجاري بشأن تنفيذها.

تلزم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار البلدان بالتعاون لحفظ الموارد الحية لأعالي البحار وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. كما أنها تكفل مجموعة من الحقوق، مثل حقوق الملاحة، التي تعتبر حيوية للدول التي تعمل في مجال النقل البحري والتجارة، بما فيها أستراليا. ونحن نؤيد طائفة من الجهود الجارية الرامية إلى تحسين تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك تلك التي تبذل في المناطق المجاورة من المحيط الهادئ والمحيط الهندي والمحيط الجنوبي. وهي تشمل الجهود الرامية لتحسين تعيين الحدود البحرية، والجهود الرامية إلى التصدي لتحديات إدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وغيرها كثير.

ونشكر الدول على دعمها للنص الذي اقترحته أستراليا بشأن الاتجار غير المشروع بالنباتات والحيوانات المحمية في سياق القرار الجامع بشأن المحيطات. إن الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية مشكلة خطيرة ومتنامية توفر مصدر دخل مربح للشبكات الإجرامية عبر الوطنية. وغالبا ما تستخدم هذه الشبكات الطرق البحرية كجزء من سلسلة الإمداد للاتجار بالأحياء البرية. إن الاتجار غير المشروع في الأنواع البحرية، مثل الشعاب المرجانية والبطلينوس وفرس البحر والسلاحف، يهدد بقاءها واستدامة محيطاتنا.

وتتطلب الاستجابة الفعالة اتخاذ إجراءات دولية منسقة. ويسرنا أن مشروع القرار الجامع المتعلق بالمحيطات يسلط الضوء

على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك تجديد دعوة الدول الأعضاء الواردة في القرار ٣٢٦/٧١ إلى اعتبار الاتجار غير المشروع بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المحمية جريمة خطيرة، وفقا لتشريعاتها الوطنية وعلى النحو الذي حددته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وتؤيد أستراليا بقوة الجهود الرامية إلى وضع اتفاق للتنفيذ في إطار اتفاقية قانون البحار لتناول حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام من خلال عملية التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية. من شأن ذلك أن يعزز إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ونرحب بالاختتام الناجح، في تموز/يوليه، لأعمال اللجنة التحضيرية المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٩. وفرت اللجنة التحضيرية منبرا حيوي الأهمية لمناقشات وتبادل للآراء اتسم بالثراء. وقد سررنا بالمشاركة البناءة للدول وعززتنا المدخلات من المجتمع المدني والمراقبين، ونتطلع إلى مشاركة بناءة مماثلة في المرحلة المقبلة من تلك العملية. إننا نؤيد عقد مؤتمر حكومي دولي لوضع اتفاق لمواصلة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن هذه المسألة الهامة.

وفي الختام، نرحب بالمشاركة في تقديم مشروع القرار ودعم طرائقه على نحو واسع بشكل لا يصدق.

السيد العجمي (الكويت): في البداية، يشرفني باسم دولة الكويت أن أتقدم لكم، السيد الرئيس، بالشكر على ما تبذلونه من جهد وعطاء متواصلين في إدارتكم الحسنة لأعمال الدورة الحالية للجمعية العامة. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن المحيطات وقانون البحار (A/72/70)، وذلك عملا بالفقرة ٣٥١ من قرار الجمعية العامة ٢٥٧/٧١.

تشدد دولة الكويت على الأهمية البالغة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي أصبحت النواة القانونية للاتفاقيات والصكوك الدولية المكملة لها. كما يرحب بلدي بما جاء في تقرير الأمين العام بشأن المحيطات وقانون البحار، من ناحية التزايد المستمر في عدد الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي هذا السياق، تدعو دولة الكويت الدول غير الأطراف في الاتفاقية إلى الانضمام إليها لما لها من دور بارز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مساهمتها في تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

يعتبر قطاع النقل البحري المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي لدول العالم. إذ تستخدم السفن البحرية في نقل أكثر من ٨٠ في المائة من التجارة العالمية. وعليه، فإن عودة الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن، يشكل خطرا حقيقيا على التجارة الدولية وتهديدا للملاحة البحرية، ويعرض أرواح العاملين على هذه السفن للخطر. وعليه، فإن دولة الكويت تشجب جميع أعمال القرصنة، وخطف السفن التجارية والإرهاب الذي يحدث في المحيطات والبحار. كما ترحب بالجهود المبذولة لمواجهة هذه التحديات، والتي لا يمكن التغلب عليها دون تضافر جهود المجتمع الدولي من أجل التصدي لأعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن، وذلك من خلال التطبيق الفعال لأحكام القانون الدولي وقانون البحار والصكوك القانونية ذات الصلة.

ومن هذا المنطلق، تؤكد دولة الكويت التزامها الكامل بقرار مجلس الأمن ٢٠٧٧ (٢٠١٢) الصادر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يهيب بجميع الدول تجريم القرصنة في قوانينها المحلية، والنظر بشكل إيجابي في مسألة محاكمة القراصنة والمشتبه بهم وإلقاء القبض على القائمين على تيسير أعمالهم وتمويلهم الذي

يتم عبر اليابسة، بما يتسق مع القانون الدولي المعمول به والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

في الختام، تدعو دولة الكويت جميع الدول الأعضاء إلى التعاون والقيام بمساع مشتركة للاستفادة من الموارد البحرية باستخدام التكنولوجيا والالتزام بجميع الصكوك القانونية والمعاهدات الدولية التي تكفل للجميع تحقيق الاستدامة البيئية المنشودة بما يعزز السلم والأمن الدوليين.

السيد بونسر (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في شكر منسقينا الثلاثة على عملهم الدؤوب البارع. نحن ممتنون جدا للعمل الذي اضطلعوا به بالنيابة عنا.

وكندا تقدر تقديرا كبيرا فرصة تناول موضوع المحيطات وقانون البحار، واستعراض التطورات ذات الصلة، ومسائل وأحداث السنة الماضية.

أولا، نود أن نؤكد على الأهمية التاريخية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات الذي عقد في حزيران/يونيه. وشعرت كندا بالفخر، بقيادة وزير مصائد الأسماك والمحيطات وحرس السواحل الكندية، أن كانت جزءا من هذا الحدث التاريخي. وفي تلك المناسبة، أكدنا مجددا التزام كندا بمواصلة الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك في كندا وسلطنا الضوء على المساهمة التي قدمتها كندا على الصعيد الدولي، وخاصة بشأن غايات حفظ الموارد البحرية.

تؤكد كندا مجددا عزمها على الوفاء بالأهداف الدولية وتجاوز المحافظة على البيئة البحرية، بما في ذلك من خلال المساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى وضع معايير بشأن اتخاذ تدابير حفظ فعالة أخرى قائمة على أساس المناطق، واتخاذ الإجراءات اللازمة مع الدول الأخرى والجهات المعنية بشأن العديد من التحديات التي تواجه محيطاتنا. وفي ذلك الصدد، نرحب بتعيين الأمين العام للسيد بيتر تومسون، ممثل فيجي، مبعوثا خاصا للأمين العام لشؤون المحيطات. ونرحب بعمل السيد تومسون لمتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات في دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ثانيا، أود أن أبرز العمل المستمر المرتبط بوضع اتفاق في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. تؤيد كندا بقوة الجهود الرامية إلى تعزيز الإجراءات الدولية في ذلك المجال. وسنواصل المشاركة بنشاط في تلك العملية الهامة.

بعد سنوات من الجهد، ونحن ندخل مرحلة حرجة في وضع اتفاق لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في عملية التفاوض الحكومية الدولية. ونرحب رسميا بمشروع القرار (A/72/L.7) المتعلق باتفاق حفظ التنوع البيولوجي لتحديد طرائق إجراء المفاوضات المقبلة والذي شاركت كندا في تقديمه، ونتطلع إلى اعتماده رسميا. وكندا على استعداد للشروع في العمل الموضوعي المقبل وتحرص على الانضمام إلى المجتمع الدولي في ذلك المسعى.

ثالثا، أود أن أنتقل إلى الاجتماع الثامن عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية والمتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، الذي انعقد في أيار/مايو تحت عنوان ”آثار تغير المناخ على المحيطات“ وتدرك كندا جوهر العلاقة بين تغير المناخ والمحيطات، وما تنطوي عليه هذه العلاقة من أهمية أساسية بالنسبة لكوكبنا. وتشير الأدلة العلمية إلى تغير المناخ بوصفه أحد أكبر التهديدات في عصرنا. بسبب زيادة حالات الجفاف والفيضانات الساحلية وارتفاع مستويات سطح البحر، وذوبان الجليد البحري في توسيع المنطقة القطبية الشمالية، يرغم انتشار آثار تغير المناخ كندا، وبقية المجتمع الدولي، على القيام بعمل قوي الآن.

رابعا، إننا إذ نعمل نحو اتخاذ قرارات في الجمعية العامة كل سنة بشأن استدامة مصائد الأسماك والمحيطات وقانون البحار، تود كندا أن تبرز رعايتها للناحيتين. ونرى أهمية كبيرة في وضع التوجيهات من أجل تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق وتشجيع التنسيق والتعاون في هذا الصدد. وستستضيف كندا حلقة عمل دولية للخبراء التقنيين في مونتريال في شباط/فبراير. وتهدف حلقة العمل إلى توحيد المعلومات العلمية والتقنية بشأن تقييم مساهمة وفعالية المناطق البحرية المحمية وغيرها من تدابير الحفظ القائمة على أساس المناطق. وستقدم أيضا المشورة العلمية والتقنية بشأن تعريف وتحديد هذه التدابير في المناطق البحرية والساحلية. وسيجري تقاسم المشورة مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي للاستئناس بها في وضع الإرشادات الطوعية.

خامسا، إن كندا بوصفها عضوا في كل من المجلس واللجنة المالية للسلطة الدولية لقاع البحار، ترحب باستمرار التقدم بشأن مشروع نظام استغلال المعادن البحرية في المنطقة. ونشجع السلطة على مواصلة ذلك العمل على سبيل الأولوية، بينما نوفر ما يكفي من الفرص والوقت للنظر في المشاريع المتعاقبة ومناقشتها بموضوعية.

ونلاحظ أيضا اجتماع الدول الأطراف في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار الذي انعقد في حزيران/يونيه، حيث جرى فيه انتخاب أعضاء في كل من المحكمة الدولية لقانون البحار، ولجنة حدود الجرف القاري. نود أن نكرر الإعراب عن امتناننا لجميع الدول الأطراف في الاتفاقية على ما أعربت عنه من ثقة في انتخاب كندا عضوا في اللجنة. ويسرنا أن أسهمنا في عام ٢٠١٧ في الصندوق الاستئماني لتغطية تكاليف مشاركة أعضاء اللجنة من البلدان النامية.

تظل كندا ملتزمة بالعملية المنصوص عليها في المادة ٧٦ من الاتفاقية لتحديد الحدود الخارجية للجرف القاري لمسافة تتجاوز ٢٠٠ ميل بحري. لقد قدمنا طلبا جزئيا فيما يتعلق بالمحيط الأطلسي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ونحرز تقدما طيبا في إعداد طلبنا الجزئي فيما يتعلق بالمحيط المتجمد الشمالي، وسيكون هذا الطلب جاهزا للتقديم في المستقبل القريب.

فيما يتعلق بجميع تلك المسائل، تود كندا أن تعرب عن تقديرها لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على عملها الدؤوب وتفانيها في دعم جهودنا. إن ما تقدمه من مساهمات عالية الجودة لا تزال تؤدي دورا رئيسيا في المضي قدما بجدول أعمالنا.

(تكلم بالفرنسية)

اسمحوا لي الآن أن أقول بضع كلمات عن التطورات التي حدثت على الصعيد المحلي في كندا فيما يتصل بهذه المسائل الهامة.

فيما يتعلق بأهداف حفظ الموارد البحرية، تلتزم كندا بحفظ ١٠ في المائة من المناطق البحرية والساحلية بحلول عام ٢٠٢٠، كما تم الاتفاق عليه على الصعيد الدولي. ومن دواعي فخرنا أن نؤكد أن كندا تجاوزت الآن هدفها، ٥ في المائة، ونحن في طريقنا إلى تحقيق هدفنا، ١٠ في المائة. إن النهج الذي تتبعه كندا نحو تحقيق أهداف حفظ الموارد البحرية يهتدي بالمبادئ الأساسية الثلاثة: اتخاذ القرارات على أساس علمي، والشفافية، والنهوض بالمصالحة مع الجماعات السكانية الأصلية.

إن كندا بوصفها دولة ساحلية في منطقة القطب الشمالي، تضطلع بدور نشط في معالجة المسائل الناشئة في تلك المنطقة. إن حكومة كندا في ميزانيتها لعام ٢٠١٧ قطعت التزاما ماليا قدره ١٢ مليون دولار لحماية المنطقة الجليدية الأخيرة، وهي المنطقة الوحيدة في القطب الشمالي التي يتوقع استبقاء الجليد البحري الصيفي فيها حتى عام ٢٠٥٠. ستكون هذه المنطقة جوهرية للأنواع التي تعتمد على الجليد والمجتمعات الإنويتية التي تعتمد

على تلك الأنواع في حصولها على الغذاء. وستعمل كندا مع الشركاء المحليين والدوليين في ذلك الصدد. أما وقد أشارت كندا إلى التزامها بالمنطقة القطبية الشمالية، فقد أعلنت في شباط/فبراير وللمرة الأولى دراسة اللدائن الدقيقة في المحيط المتجمد الشمالي وآثارها البيولوجية على الحياة البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب كندا بالاختتام الناجح للمفاوضات حول إبرام اتفاق لمنع مصائد الأسماك غير المنظمة في أعالي البحار في وسط المحيط المتجمد الشمالي.

وفيما يخص الخرزات المتناهية الصغر في جميع أنحاء كندا، نشرت كندا في حزيران/يونيه قوانين تحظر استيراد وبيع جميع الملابس التي تتضمن الخرزات المتناهية الصغر البلاستيكية، بما في ذلك مواد التجميل والزينة والمواد التي تستخدم للتطهير أو التعقيم، والعقاقير التي لا تحتاج إلى وصفات طبية والمنتجات الصحية الطبيعية. كذلك أنشأت كندا صندوقا لترميم المناطق الساحلية لإصلاح المناطق الساحلية المتدهورة عن طريق اتخاذ تدابير من قبيل وضع خطط لإصلاح المناطق الساحلية، وتحديد الأولويات والتصدي للمخاطر التي تتهدد الأنواع البحرية التي تعيش على سواحل كندا.

تدرك كندا أيضا أن البيانات العلمية الموثوقة والهامة المتعلقة بآثار تغير المناخ على مصائد الأسماك والنظم الإيكولوجية والبنى التحتية الساحلية، كلها ضرورية للتخطيط بسبب المناخ المتغير. ولذلك يجري علماء البحار الكنديون البحوث المحلية والدولية بشأن تغير المناخ وتحمض المحيطات في إطار برنامج الخدمات المائية للتكيف مع تغير المناخ. ويهدف ذلك البرنامج إلى إثراء السياسات المستقبلية والقرارات المتعلقة بإدارة الموارد القائمة على الأدلة، واستراتيجيات التكيف.

أخيرا، تعمل كندا على تنفيذ خطة حماية المحيطات، وهو استثمار بقيمة ١,٥ مليار دولار كندي أعلن عنه في خريف عام ٢٠١٦ لتحسين السلامة البحرية والملاحة المسؤولة، بينما تعمل على حماية البيئة البحرية في كندا، على سبيل المثال، من خلال مبادرات من قبيل ممرات النقل المنخفضة التأثير.

في الختام، تود كندا أن تشدد على التزامها المستمر بمناصرة استدامة مصائد الأسماك وتعزيز موائل محيطية سليمة، سواء داخل البلد أم خارجه. ويمكننا معا تحقيق النجاح في حماية محيطاتنا والإبقاء عليها سليمة ومنتجة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

السيد بالسون (آيسلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد اعتمد الآيسلنديون في وجودهم وسبل معيشتهم لعدة قرون على حفظ واستدامة استخدام الموارد البحرية – فهُم يقتاتون ويموتون بسبب المحيطات، بكل ما في الكلمة من معنى. ولهذا السبب، كانت المحيطات الصحية ومصائد الأسماك المستدامة هي جوهر سياسة المحيطات في آيسلندا منذ عقود. ولذلك، نركز تركيزا شديدا على جميع أشكال التعاون الدولي في هذا الميدان، هنا في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى.

وبناء على ذلك، تعرب آيسلندا عن امتنانها للموظفين الخبراء في شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في الأمم المتحدة على كافة الأعمال التي اضطلعوا بها والمساعدة التي قدموها، حيث ينهضون بعبء العمل المتزايد بمهنية استثنائية. ونتوجه بنفس الامتنان إلى أعضاء لجنة حدود الجرف القاري. وترى آيسلندا أن عمل اللجنة يتسم بأهمية قصوى، وتود أن تؤكد على أهمية استناد استنتاجات اللجنة إلى حجج سليمة ومداولات مستفيضة. كمت ترحب آيسلندا بتعيين الأمين العام للسيد طومسون مبعوثا خاصا له معنيا بالمحيطات، وتتطلع إلى العمل معه.

نود أيضا أن نشكر ميسري أهم ثلاثة مشاريع قرارات في مجال المحيطات وقانون البحار لهذا العام: السيد أندرياس كرافيك، ممثل النرويج، الذي يسر مشروع قرار مصائد الأسماك المستدامة (A/72/L.12)؛ والسيد ثيمبيله جويني، ممثل جنوب

أفريقيا، الذي يسر مشروع القرار المتعلق بالمحيطات وقانون البحار (A/72/L.18)؛ وأخيرا السيدة كيت نيلسن، ممثلة نيوزيلندا، والسيد بابلو أروتشا أولابويناغا، ممثل المكسيك، اللذين شاركا في تيسير العمل على مشروع القرار الجديد والهام بشأن وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. لقد أظهروا تفانيا وروح قيادية ممتازة في التوصل إلى حل توفيقي بشأن القرارات ذات الصلة.

ولعلّ مسألة المحيطات وقانون البحار لم تكن قط أكثر صعوبة وأكثر تحديا وأكثر أهمية مما هي عليه الآن، أو أكثر شمولا من ذلك كله، إذ يبدو أنها تتطرق تقريبا إلى كل مجال موضوعي في الأمم المتحدة. ويعزى ذلك إلى حد كبير لتغير المناخ والآثار الأخرى للأنشطة البشرية على المحيطات وضرورة استجابة المجتمع الدولي لذلك.

وترى آيسلندا الآثار المترتبة على تغير المناخ في الطقس المتغير وانحسار الأنهار الجليدية في منطقتنا، وكذلك في ارتفاع درجات حرارة المحيطات، التي أدت بالفعل إلى تغييرات في أنماط هجرة الأرصدة السمكية في جميع أرجاء آيسلندا، حيث تهاجر الأنواع التي تعيش في الجنوب إلى الشمال وتلك التي تعيش في الشمال تهاجر إلى مناطق شمالية أبعد. وترحب آيسلندا بالاهتمام المتزايد بآثار تغير المناخ على المحيطات. ومن بين الأهداف الأساسية لسياسة المناخ التي تنتهجها الحكومة الجديدة في آيسلندا تقليلُ إطلاق غازات الدفيئة بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنة بعام ١٩٩٠، وتحقيق تحييد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٤٠. وترمي هذه الأهداف إلى منع استمرار الآثار السلبية لتغير المناخ على التنوع البيولوجي البحري.

إن الآثار المترتبة على تغير المناخ تطهر بوضوح في المنطقة القطبية الشمالية؛ وفي الواقع، لم يشهد أي مكان في العالم زيادة في الحرارة أكثر من المنطقة القطبية الشمالية. وقد يؤدي كون المحيط المتجمد الشمالي أدفأ والتناقص السريع للجليد البحري إلى إتاحة مناطق كبيرة من المحيط، كانت سابقا مغطاة بالجليد، للقيام بأنشطة من قبيل النقل والصيد. ويلزم اتخاذ إجراءات دولية متضافرة لحماية ذلك الجزء الضعيف من العالم. وفي الأسبوع الماضي، نجحت آيسلندا، جنبا إلى جنب مع تسعة أطراف أخرى، في اختتام مفاوضات بشأن مشروع اتفاق لمنع الصيد غير المنظَّم في أعالي البحار في وسط المحيط المتجمد الشمالي. والمستحدث في هذا الاتفاق هو أنه يطبق نهجا وقائيا من خلال التصدي لتحديات صيد الأسماك التجاري غير المنظم المحتمل في المنطقة الوسطى من المحيط المتجمد الشمالي في المستقبل على المديين المتوسط والبعيد.

وستتولى آيسلندا رئاسة مجلس القطب الشمالي في الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١، وقد قررت الحكومة بالفعل وضع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشأن تغير المناخ وشؤون المحيطات على رأس جدول أعمالها خلال فترة رئاستها. ومواصلة منها لتقليد المشاركة النشطة والبناءة في جميع شؤون المحيطات، شاركت آيسلندا بوزيرين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات الذي انعقد في وقت سابق من هذا العام. وكان من بين التزاماتنا في المؤتمر الحد من وجود القمامة البحرية والمواد البلاستيكية في المحيطات. ويجب على الحكومات ومؤسسات الأعمال والأفراد أن تتعاون من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المعقدة ولكنها شاملة، حيث يمكن أن يكون العمل نحو تحقيق كل هدف عاملا أساسيا لتحقيق هدف آخر. إن التصدي لتغير المناخ – الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة – هو شرط أساسي للمحيطات الصحية والمستدامة – الهدف ١٤ – مما يسهم في القضاء على الفقر والجوع – هدفا التنمية المستدامة ١ و ٢.

وهناك بالفعل إطار قانوني قوي في مجال المحيطات وقانون البحار. وتحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. ويوفر اتفاقُ الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥ الإطارَ القانوني لمصائد أسماك أعالي البحار وللعمل الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وفي هذا الإطار، توفر خطة عام ٢٠٣٠ والهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة دليلا تكميليا لسياساتنا وشراكاتنا في هذا المجال. وتسهم آيسلندا في حفظ الموارد البحرية واستخدامها المستدام على الصعيد العالمي من خلال برنامج جامعة الأمم المتحدة للتدريب في مجال مصائد الأسماك في آيسلندا، وكذلك من خلال بناء القدرات في التعاون الإنمائي الثنائي ومتعدد الأطراف.

والاتفاقية التاريخية الأخرى في مجال المحيطات وقانون البحار هي قيد الإبرام، في أعقاب ما قررته الجمعية العامة في القرار ٢٩٢/٦٩ من وضع لصك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية قانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وينص القرار على إنشاء لجنة تحضيرية تقدم توصيات موضوعية إلى الجمعية العامة بشأن عناصر مشروع نص صك دولي ملزم قانونا. ولم تكن تلك مهمةً سهلةً لأن الصك المستقبلي بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية سيكون اتفاقا تنفيذيا في إطار اتفاقية قانون البحار، وبالغَ التعقيد ومكثفا في المضمون، وسوف ينظم حفظ وإدارة التنوع البيولوجي في المحيطات في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية – وهي المناطق التي تشكل الجزء الأكبر من المحيطات على الأرض.

عقدت اللجنة التحضيرية أربع جلسات في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، جلستان برئاسة سعادة السفير إيدن تشارلز، ممثل ترينيداد وتوباغو، وجلستان برئاسة السفير كارلوس سوبرال دوارتي، ممثل البرازيل. وعلى الرغم من القيادة المقتدرة لكليهما وجهودهما الطيبة، التي تشكرهما آيسلندا جزيل الشكر عليها، وكذلك العمل الشامل للجنة، فإن نتائج العمل كانت مخيبا للآمال. في تموز/يوليه، أوصت اللجنة التحضيرية بأن تدرج الجمعية العامة مشروع عناصر للصك الجديد بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ولكنها بيّنت بوضوح أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن أي من مشاريع العناصر.

ومع ذلك، أوصت اللجنة بأن تتخذ الجمعية قرارا بشأن عقد مؤتمر حكومي دولي تحت رعاية الأمم المتحدة للنظر في توصيات اللجنة التحضيرية ووضع نص صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي مشروع القرار A/72/L.7، الذي ستنظر فيه الجمعية في وقت لاحق من هذا الشهر، سيتم اتخاذ قرار بالتقيد بتوصيات اللجنة التحضيرية، وبعقد هذا المؤتمر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

وتشارك آيسلندا مشاركة نشطة في المفاوضات بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وهي مؤيدة لإحراز مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة في مؤتمر حكومي دولي. بيد أن هناك آراء متفاوتة واختلافات بلا حلول بشأن عدد من المسائل الموضوعية الأساسية في هذا الصدد، وقد نوقش العديد منها في الأمم المتحدة لأكثر من عقد من الزمن. وسيتعين تسوية هذه الاختلافات في المؤتمر إذا أريد أن يكون هناك صك مستقبلي بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ولذلك، ومن أجل تطوير هذا الصك الهام، لا بد من استنفاد كل الجهود الممكنة لحل العدد الكبير من المسائل الموضوعية والسياسية المعقدة والتوصل إلى وثيقة ختامية بتوافق الآراء.

وسيحدد الصك المتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية مستقبل المسائل الموضوعية التي ينص عليها مشروع القرار بشأن المؤتمر الحكومي الدولي. ومع ذلك، ينبغي ألا يعيد فتح المسائل التي تخضع بالفعل لنظام قانوني دولي واف، وينبغي – على النحو المنصوص عليه في مشروع القرار – ألا يؤدي إلى تقويض ما هو قائم من الصكوك والأطر القانونية والهيئات العالمية والإقليمية والقطاعية ذات الصلة. ولا يسعنا أن نتسرع في استخلاص نتائج بشأن مثل ذلك الصك الهام ؛ ويلزمنا ببساطة أن نأخذ كل الوقت الضروري لكي تكون النتائج الموضوعية ذات أعلى جودة فنية ولكي تصبح جميع الدول أطرافا في الصك. وتلك هي الشروط المسبقة لإبرام اتفاقية دولية ناجحة وطويل الأجل بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

وشاركت أيسلندا، كما هو الحال دائما، في تقديم مشروعي القرارين بشأن المحيطات وقانون البحار ومصائد الأسماك المستدامة. ونتطلع إلى عام صعب وناجح مقبل على أحد أهم ميادين الأمم المتحدة: وهو ميدان المحيطات وقانون البحار.

السيد لوكسين (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر الفلبين السيد ثيمبيله جويني ممثل جنوب أفريقيا، والسيد أندرياس كرافيك ممثل النرويج على تنسيق القرارين السنويين بشأن المحيطات وقانون البحار ومصائد الأسماك المستدامة لهذا العام.

ونحن على استعداد مرة أخرى لاعتماد مشروعي القرارين بشأن أكبر المواضيع وأشملها التي تنظر فيها الجمعية عاما بعد عام. وليس علينا سوى أن نتذكر صورة كوكبنا في الفضاء لنفهم لماذا: يوجد كوكب عائم في الفضاء، لون أزرق فاتح لأن المياه تغطي ثلثي سطحه. فنصف ذلك السطح أعالي البحار: وخارج عن نطاق الولاية القضائية لأي دولة، ومن الناحية المثالية، خارج قبضة الجشع التجاري والطموح إلى حيازة تراث البشرية، وهو الوعد الوحيد لمستقبل البشرية الطويل. وكان الرومان يسمون البحر الأبيض المتوسط بحرنا ”Mare Nostrum“. وفي الوقت الحالي، إذ نشير إلى كلمات بول – ”أنا مواطن روماني“ ”Civis romanus sum“ – فإننا جميعا رومان، وجميع بحار العالم بحارنا.

وفي حزيران/يونيه الماضي، أكدنا، من خلال النداء من أجل العمل الصادر عن مؤتمر ”محيطنا“ (القرار ٣١٢/٧١، المرفق)، على التزامنا القوي بالحفاظ على محيطاتنا وبحارنا ومواردنا البحرية واستدامة استخدامها، عملا بالهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة ؛ وعلى إذكاء الوعي العالمي بالخطر الماثل على المحيطات ؛ وعلى عكس مسار انخفاض حيوية المحيطات الذي يبدو أنه لا يمكن وقفه ؛ وعلى حشد الشراكات العالمية لتحقيق تلك الأغراض.

إن الإدارة المستدامة للمحيطات أمر رئيسي لبلد أرخبيلي مثل الفلبين. وهي فعلا عامل رئيسي للصحة في أي بلد، من البلدان المتقدمة النمو أو النامية. فالمحيطات ليست مصدرا للسلع الأساسية الواهبة للحياة فحسب؛ بل إن كل شيء يتعلق بها هو الحياة. أحرث الأرض الخصبة، ولكن الهواء فوقها أجرد. أزرع المحيطات، والوسيط ذاته الذي يتنفسه سكان الأعماق على قيد الحياة. وكل قطرة تزخر بالحياة. والمحيطات هي المكان الذي منه أتينا؛ ثم يستدعينا كتاب الصلاة المشتركة جميعا إلى العودة إلى الحياة الأبدية، قائلا ”حينها يتخلى البحر عن موتاه.“ إن صديقنا بيتر تومسون قال:

> ”حينما يتعلق الأمر بالمحيطات، فإنها التراث المشترك للبشرية. ولا يوجد شمال وجنوب وشرق وغرب حينما يتعلق الأمر بالمحيطات. وإن كانت المحيطات تحتضر، فإن موتها يؤثر علينا جميعا.“

إن الفلبين، بوصفها طرفا في اتفاق الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥، ملتزمة بحفظ الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال وباستدامة الوصول إليها، داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة وخارجها. وهي بالمثل ملتزمة بإدارة تلك الأرصدة على أساس النهج التحوطي وأفضل المعلومات العلمية المتاحة. وبالقدر نفسه نحن ملتزمون بالقضاء على الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والإعانات التي تشجع على الإفراط في صيد الأسماك، مما يؤدي إلى انخفاض لا رجعة فيه للأحياء البحرية.

إن إهمالنا الجماعي – أو توخيا للدقة، استنفادنا الجشع لموارد المحيطات من أجل تحقيق مكاسب فورية على حساب إلحاق ضرر لا رجعة فيه – لم يؤد إلى استمرار انخفاض المصيد من مصائد الأسماك وإلى تفاقم الاتجار غير المشروع بالأنواع المحمية فحسب، بل أدى أيضا إلى تحمض المحيطات، وابيضاض المرجان، وارتفاع مستوى سطح البحر، والفيضانات الساحلية، والأعاصير المدارية الفتاكة الناجمة عن احترار المحيطات.

ولا يمكن أن يستمر العمل على النحو المعتاد. ومن ضمن الأخطار التي تهدد المحيطات، يبرز تغير المناخ. وتؤكد ذلك تجربتنا، لا سيما مع إعصار هايان الهائل في عام ٢٠١٣. وفي الفلبين، يبلغ ارتفاع مستويات سطح البحر ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي. وبهذا المعدل، فإننا في نهاية المطاف سنفقد ١٦٧ ٠٠٠ هكتار من شريطنا الساحلي، أكثر من ضعف حجم مدينة نيويورك.

ونحن نتخذ نهج التمدد من الهضبة إلى الشعب المرجانية نحو الإدارة المستدامة لمواردنا الطبيعية، مع استهداف صناعة التعدين بوصفها المذنب الرئيسي. إننا نسعى إلى عكس اتجاه الآثار السلبية لتغيير الموائل البحرية وتدميرها الناجمة عن الأنشطة العمرانية البرية والساحلية. وذلك يتسق مع التزاماتنا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عامل رئيسي لكفالة السلام العالمي والإقليمي في الاستخدام العادل والمستدام للمحيطات. وهي تمثل توازنا دقيقا لحقوق والتزامات جميع الدول الأطراف نحو شيء لا يمكن لأية دولة أن تدعي أنه ملكية حصرية لها، من أجل أي استخدام تختاره. وبتلك الروح، تتمسك الفلبين بأولوية القانون الدولي باعتباره الأساس الوحيد لنظام قائم على القواعد، وبالتالي لنظام إقليمي ودولي دائم. إن القوة مفيدة لإنفاذ الحق، ولكنها لا يمكن إطلاقا، أن تكون بديلا للحق.

وتؤيد الفلبين تعزيز بناء القدرات، إلى جانب نقل التكنولوجيا البحرية والتعليم وتبادل المعارف التقليدية بشأن المسائل المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك في منع تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر عن طريق البحر، وفي مكافحة القرصنة. وحينما خلق الله السماء والأرض، كانت المحيطات موجودة بالفعل، ويلفها الظلام، وكانت روح الله تحوم فوق سطح المياه. ثم قال ”ليكن هناك نور“. ولذلك لا يمكن استخدام المحيطات لأغراض مظلمة. ونؤكد من جديد على دعمنا للمحكمة الدولية لقانون البحار، ولجنة حدود الجرف القاري والسلطة الدولية لقاع البحار ولا نعترف بأية سلطة سواها.

وإذا كنا نعتز بهذه اللؤلؤة ذات اللون الأزرق الفاتح على نحو يناسب قيمتها لبقاء البشرية، فإنه بعد بليون سنة من الآن قد تقف البشرية على كوكب آخر، وتنظر إلى ظلمة السماء وترى هناك كرة متوهجة لغاز مشتعل كانت هي شمسنا، وهي تبتلع موطننا الأول. وقد تقول البشرية إن تلك اللؤلؤة الزرقاء الساطعة، لأننا أحطناه برعاية جيدة، أحاطتنا برعاية جيدة لوقت طويل يكفي لنصل إلى مكان آخر ينعم بالمزيد من الأمان في كوكب آخر ذي لون أزرق فاتح يحوم حول شمس أخرى.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد الأرجنتين البيان الذي أدلى به ممثل إكوادور بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وأود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكر كلا المنسقين، ثيمبيله جويني ممثل جنوب أفريقيا وأندرياس موتزفيلت كرافيك ممثل النرويج، فضلا عن وفدي المكسيك ونيوزيلندا، على قيادة المفاوضات بشأن مشروعي القرارين المعروضين على الجمعية العامة اليوم. وأود أيضا أن أرحب في هذه القاعة بوجود ممثلي السلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار.

كما أود أن أعرب عن تقدير بلدي العميق للتعاون الدولي التي تلقيناه في عمليات البحث الإنسانية المكثفة عن الغواصة الأرجنتينية سان خوان وطاقمها.

وكما هو الحال كل عام أمام الجمعية العامة، يجدد وفد بلدي التأكيد على أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أحد أوضح الإسهامات في تعزيز السلام والأمن والتعاون والعلاقات الودية فيما بين الدول. وتشكل الاتفاقية أحد الصكوك الدولية ذات أكبر النتائج الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية.

وقد كان هدف المتفاوضين على الاتفاقية هو إيجاد حل لجميع المسائل المتصلة بقانون البحار في صك واحد. ولذلك تشكل أحكامها توازنا دقيقا بين حقوق الدول والتزاماتها، ويعد هذا التوازن تتويجا لتسع سنوات من المفاوضات، وهو ما يجب أن تحترمه جميع الدول فرادى وكأعضاء في المنظمات الدولية ذات الاختصاص في شؤون المحيطات أو المنظمات الأخرى. ويجب الحفاظ على هذا التوازن، بما في ذلك عند التصدي للتحديات الجديدة المتعلقة بقانون البحار خلال العلميات التي تتم في إطار الجمعية العامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق التي تقع خارج حدود الولاية الوطنية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها.

وسيقدم الوفد الأرجنتيني شرحا موجزا لموقفه فيما يتعلق بمشروع القرار (A/72/L.12) بشأن استدامة مصائد الأسماك. وأود الإشارة إلى عدة مسائل جرى تناولها في مشروع القرار المذكور وكذلك في مشروع القرار (A/72/L.18) بشأن المحيطات وقانون البحار.

إن مسألة التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية هي إحدى المسائل الناشئة حديثا فيما يتعلق بقانون البحار. وقد قررت الجمعية العامة الشروع في عملية لوضع إطار قانوني لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق التي تقع خارج حدود الولاية الوطنية، وستبت بموجبه في عقد مؤتمر حكومي دولي لوضع اتفاق متعدد الأطراف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهو أمر نؤيده.

وقد تحملت اللجنة التحضيرية المنشأة بموجب القرار ٢٩٢/٦٩ المهمة الشاقة المتمثلة في تمهيد السبيل من خلال عقد مفاوضات طويلة ومعقدة. وعلى الرغم من إحراز قدر كبير من التقدم في فهمنا الجماعي للأبعاد المختلفة التي تغطيها العناصر الأربعة للمجموعة – الموارد الجينية البحرية، بما في ذلك تقاسم المنافع، وتدابير الحفظ، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا – لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ونلاحظ، على وجه الخصوص، أن اللجنة لم تستطع التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء بشأن نطاق ومعايير التوصل لاتفاق في المستقبل. وفي هذا الصدد، يود وفد بلد بلدي أن يذكر بأن وضع صك ملزم في هذا المجال ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة لتنظيم التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية بصورة فعالة.

ويكرر وفد بلدي التأكيد على أنه يجب إيلاء الاعتبار الواجب لما هو على المحك، وهو المحافظة على الموارد البيولوجية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بقدر الاستخدام المستدام لها. وكان أحد أهداف الاتفاقية هو تطوير المبادئ

الواردة في القرار ٢٧٤٩ (د-٢٥)، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، الذي أعلنت فيه الجمعية العامة رسميا، من بين أمور أخرى، أن منطقة قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية، وكذا مواردها، هي تراث مشترك للبشرية، وينبغي أن يتم استكشافها واستغلالها لمنفعة البشرية جمعاء. وتمشيا مع البيانات التي أدلي بها باسم مجموعة ال ٧٧ والصين في إعلاناتها الوزارية، فإن هذا المبدأ يشكل بالنسبة للأرجنتين الأساس للنظر في الموضوع ويجب أن يتضمنه أي اتفاق في المستقبل.

وتؤكد الأرجنتين مجددا على أن الاتجار غير المشروع بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية، بما في ذلك عن طريق البحر، يتطلب الامتثال لأحكام اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، فضلا عن تعاون الدول لمكافحة هذا الاتجار غير المشروع. ومع ذلك، يجب في نفس الوقت أن يكون ذلك متسقا مع الصيغة اللغوية للاتفاقية بغية تفادي الالتباس فيما بين المؤسسات القانونية وسبل الانتصاف القائمة بموجب القانون الدولي الساري.

وترحب الأرجنتين بالذكرى السنوية العشرين للجنة حدود الجرف القاري هذا العام، وتكرر التأكيد على اعترافها بما تقوم به من عمل شاق ومستمر. ويواصل بلدي الإعراب عن قلقه بشأن شروط الخدمة الخاصة باللجنة وعدم التوصل بعد إلى حل دائم للمسائل المثارة، بما في ذلك التغطية الطبية، على الرغم من التدابير المؤقتة. إن الدور الذي تؤديه اللجنة يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للدول الأعضاء، ويجب أن نضمن تزويدها بالموارد الكافية حتى يتسنى لها الاضطلاع بوظائفها، وأن تتناسب شروط الخدمة مع أهمية عملها.

وتكرر الأرجنتين تأكيد اعترافها بالمساهمات التي قدمتها المحكمة الدولية لقانون البحار في تطوير القانون الدولي، ولا سيما قانون البحار، فضلا عن التسوية السلمية للمنازعات. لقد اضطلعت المحكمة بمهمة بالغة الأهمية بوصفها السلطة القضائية التي أنشأتها الاتفاقية للتركيز على حل القضايا المتصلة بمختلف الجوانب المتعلقة بقانون البحار. وقد قامت الأرجنتين بدعم عمل المحكمة منذ إنشائها، وهي إحدى الدول الأطراف التي قبلت ولايتها القضائية.

وإذ أنتقل إلى مشروع القرار A/72/L.12 بشأن استدامة مصائد الأسماك، لا يسع وفد بلدي سوى أن يؤكد مجددا على الحاجة إلى تفادي الخروج على القاعدة فيما يتعلق بأي مفاوضات على قانون البحار النابع من المفاوضات الخاصة بالاتفاقية، من أجل المضي قدما بتوافق الآراء. وفي هذا الصدد، نأمل أن نتمكن هذا العام من اعتماد نص بدون تصويت تم الاتفاق عليه بتوافق الآراء على النحو الواجب في إطار المشاورات التي عقدت لهذا الغرض.

وسيستضيف بلدي المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية في بوينس آيرس في غضون بضعة أيام، في الفترة من ١٠ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر. ونحن على ثقة من أن المؤتمر سيمكن من اتخاذ خطوات حاسمة صوب القضاء على الإعانات المقدمة للصيد التي تساهم في الإفراط في الصيد، والفائض في القدرات، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

وفيما يتعلق بحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، تجدر الإشارة إلى أنه وفقا للمادة ٧٧ من الاتفاقية، فإن الموارد الآبدة للجرف القاري تخضع للحقوق السيادية للدول الساحلية على المدى الكامل لتلك المنطقة البحرية. ولذلك، فإن حفظ هذه الموارد وإدارتها يقعان ضمن الصلاحيات الحصرية للدول الساحلية، التي تتحمل المسؤولية عن اتخاذ التدابير اللازمة بشأن هذه الموارد وما يتصل بها من نظم إيكولوجية، التي يمكن أن تتضرر من ممارسات الصيد التي قد يكون لها أثر مدمر، بما في ذلك الصيد في قاع أعالي البحار. وفي هذا الصدد، يسرني أن

أشير إلى أن الأرجنتين قد اتخذت تدابير للحفاظ على الموارد الآبدة والنظم الإيكولوجية البحرية الهشة على الامتداد الكامل لجرفها القاري.

ويود بلدي أن يؤكد من جديد قلقه إزاء الاتجاه نحو محاولات إضفاء الشرعية، من خلال قرارات الجمعية العامة، على الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك لاعتماد تدابير تتجاوز نطاق تطبيقها المكاني والمادي والفردي. وتعترض الأرجنتين على تفسير قرارات الجمعية العامة بهذه الطريقة، ولا سيما فيما يتعلق بالتدابير التي تدعي بعض هذه المنظمات من خلالها امتلاك سلطة على السفن التي ترفع علم بلدان ليست أعضاء في تلك المنظمات ولم تقبل بهذه التدابير، بما من شأنه أن يتعارض مع إحدى القواعد الأساسية لقانون المعاهدات.

كما تعرب الأرجنتين عن قلقها إزاء المحاولات الرامية إلى إضفاء الشرعية، من خلال قرارات الجمعية العامة، على إجراءات مجموعات الدول التي تسعى إلى وضع أنظمة ذات طابع إقليمي أو غيره للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، رغم عدم وجود أي إطار قانوني مقبول عالميا يسمح بذلك.

وأخيرا، تعرب الأرجنتين عن تقديرها لجميع موظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على روحهم المهنية وجديتهم وتفانيهم، فضلا عن المساعدة الفورية المقدمة إلى الدول الأعضاء، وتؤكد مجددا على ضرورة تزويدها بالموارد الكافية ليتسنى لها الوفاء بولايتها.

السيد إنغوانيز (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): إنها حقا لحظة مواتية للغاية أثناء هذه الجلسة العامة ليحيي وفد بلدي الذكرى السنوية الخمسين للمفهوم الذي قدمته مالطة لقاع البحار باعتباره تراثا مشتركا للبشرية.

لقد أدلى أول ممثل دائم لمالطة، السيد أرفيد باردو، قبل ٥٠ عاما، بخطاب لا ينسى لمدة ثلاث ساعات، حيث اقترح أن قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها تراث مشترك للبشرية، وينبغي استخدامها للأغراض السلمية ولصالح الإنسانية بصورة حصرية (انظر محضري الجلستين ١٥١٥ و ١٥١٦ للجنة الأولى). وقد أصبح هذا المفهوم في نهاية المطاف مبدأ للشروع في عملية استمرت ١٥ عاما، توجت باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، ومن ثم نال السيد باردو لقب ”أبو قانون البحار الحديث“. لقد استطاع توضيح مسؤولية جميع البشر عن رعاية البيئة وحمايتها لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

لقد كانت الفكرة في البداية هي منع الاستغلال غير المستدام للموارد والمعادن والاستيلاء التعسفي على موارد قاع البحار العميقة أو اختلاسها، ولكنها في نهاية المطاف أصبحت تشكل الإطار الكامل للقانون الدولي للبحار كما نعرفه اليوم. وتفخر مالطة بأن تكون إحدى الدول الرائدة التي أدت إلى إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ونتائجها. ولا تزال الجهود الدؤوبة التي بذلها السيد باردو بالغة الأهمية اليوم.

وما برحت مالطة تؤيد دائما المبادرات الخاصة بالشؤون البحرية. وبصفتنا دولة جزرية منفتحة على الخارج في وسط البحر الأبيض المتوسط وتعتمد اعتمادا كبيرا على البحر، فقد ركزت السياسة الخارجية لمالطة على مر السنين على الشؤون البحرية، لتسهم بذلك في تعزيز مسائل تطوير الإدارة الدولية للمحيطات، والأمن البحري، والنمو الأزرق، والتنوع البيولوجي البحري الدولي.

واليوم، بعد مرور ٥٠ عاما، فإن إدارة المحيطات موضوع تزداد أهميته وأثره. وقد شهد على تلك الحقيقة مؤخرا مؤتمر ”محيطنا“، الذي نظمه الاتحاد الأوروبي وعقد في تشرين الأول/أكتوبر في مالطة. وتمثل مشاركتي اليوم جزءا من المناسبات التي نظمت لإحياء ذكرى إرث باردو البالغ عمره ٥٠ عاما.

وبالإضافة إلى الحدث الجانبي الذي سيعقد في وقت لاحق اليوم هنا في الأمم المتحدة، تستضيف مالطة ندوة دولية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، ستجرى خلالها مناقشة منظورات الإدارة العالمية للمحيطات.

ولعل هذه الذكرى تمثل أنسب لحظة للنظر في الإنجازات السابقة، فضلا عن التفكير في التطور المستقبلي لقانون البحار. ولذلك، فإننا ننظر إلى الخطوات المقبلة، ولا سيما على المستوى العالمي، من أجل وضع نظام أكثر فعالية لإدارة المحيطات. وفي هذا الصدد، تؤيد مالطة الجهود الرامية إلى إنشاء فريق حكومي دولي معني بإدارة المحيطات لمعالجة الحالة الراهنة المجزأة لإدارة المحيطات، رغم العمل القيم للغاية والذي لا غنى عنه الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

وأود أن أختتم بياني بالاقتباس من الخطاب الأصلي الذي أدلى به السيد باردو أمام الجمعية عام ١٩٦٧:

> ”أحلم بأن يكون حيز المحيطات سبيلا محتملا يمكن من خلاله بناء عالم أكثر سلاما وتعاونا وإنصافا“.

ونعتقد أنه من خلال الجهود المبذولة اليوم، فإننا لا نسعى فقط لتحقيق هذا الحلم، بل والمثابرة من أجل جعله حقيقة واقعة للأجيال القادمة. إننا نتطلع إلى المستقبل، وسنواصل العمل بشأن إدارة المحيطات لسد أي ثغرات قد تتبقى، حتى يتسنى لنا المضي قدما بنشاط في سعينا إلى تحقيق قدر أكبر من المحافظة على محيطاتنا باعتبارها مهد حياتنا وكوكبنا.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن مشروعي القرارين الذين نحن بصدد اعتمادهما بشأن المحيطات وقانون البحار (A/72/L.18) وبشأن مصائد الأسماك المستدامة (A/72/L.12) يقدمان لمحة عامة منصفة عن الأعمال ذات الصلة التي جرى الاضطلاع بها خلال السنة الماضية، ومن ثم فإنهما يكتسيان أهمية بالغة لتطوير الشؤون العالمية للمحيطات وقانون البحار. وأود أن أشكر جنوب أفريقيا والنرويج لمساهماتهما بصفتهما الميسرين المشاركين.

خلال العام الماضي، استمر عمل الهيئات الثلاث بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار – السلطة الدولية لقاع البحار، ولجنة حدود الجرف القاري، والمحكمة الدولية لقانون البحار – ليسفر عن نتائج إيجابية، وهو أمر جدير بالثناء. وأود أيضا أن أشيد بشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على عملها الدؤوب، فضلا عن الأمانة العامة للاتفاقية. وبينما أحرز تقدم كبير في مجال المحيطات وقانون البحار، نشأت أيضا العديد من المشاكل والتحديات الجديدة. وأود أن أشاطر مواقف ومقترحات الصين في هذا الصدد.

أولا، ينبغي أن نبني مجتمع مستقبل مشترك للبشرية وأن نحقق التنمية البحرية المستدامة. وحيث إن المحيطات تمثل موطنا للبشرية جمعاء، فإنها تشكل مجالا قيما من أجل التنمية المستدامة. في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات الذي عقد في حزيران/يونيه، اعتمدنا إعلان ”محيطنا، مستقبلنا: نداء للعمل“ (القرار ٣١٢/٧١، المرفق)، الذي كرر تأكيد دعم تنفيذ الالتزامات الرسمية المنصوص عليها في الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولمعالجة المشاكل والتحديات المتعلقة بالمحيطات والبحار، يجب أن نعزز إحساسا قويا بمجتمع مستقبل مشترك للبشرية جمعاء، وأن نعمل معا على نحو وثيق. إن مبادرة الحزام والطريق التي طرحتها الصين، ولا سيما فكرة بناء طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، ستعزز بقدر كبير التعاون الدولي في شؤون المحيطات. والصين على استعداد للسعي إلى إنشاء مجتمع مستقبل مشترك في شؤون المحيطات، وتحقيق توازن بين الحفاظ على المحيطات واستخدامها بشكل مستدام، وتعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية البحرية المستدامة، في ضوء مبدأ المشاورات المكثفة والإسهامات المشتركة وتقاسم المنافع.

ثانيا، ينبغي لنا تعزيز سيادة القانون البحري والحفاظ على نظام بحري منصف ومقبول. لقد وفرت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والقانون الدولي العام إطارا قانونيا للأنشطة البحرية للدول، وينبغي احترام حقوق الدول في هذا الإطار احتراما كاملا. وتدعم الصين الدور الذي تقوم به المحكمة الدولية لقانون البحار في التسوية السلمية للمنازعات البحرية. إنها آلية تسوية المنازعات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومجموعة جامعة مصممة جيدا تعبر عن شواغل جميع الأطراف بطريقة متوازنة. ومن ثم، يجب تفسيرها وتطبيقها بحسن نية ودقة، ويجب الحفاظ على سلامتها وتجنب إساءة استخدامها.

وتؤيد الصين لجنة حدود الجرف القاري في القيام بعملها وفقا للاتفاقية والنظام الداخلي الحالي للجنة، مع التمسك بمبدأ عدم الاعتبار والإذعان الحصري من جانب أي من الدول الأطراف في المنازعة، وبالتالي حماية الحقوق والمصالح المشروعة للدول الساحلية والمصالح العامة للمجتمع الدولي والحفاظ على نظام بحري دولي منصف ومقبول.

وتؤيد الصين السلطة الدولية لقاع البحار في تحسين أدائها لواجباتها بموجب الاتفاقية.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تعزيز الاتصالات والتنسيق للنهوض بشكل مطرد بالعملية التشريعية الدولية في مجال قانون البحار. وتكتسي المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاق بشأن الصك المعني بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية أهمية كبيرة من حيث الإدارة البحرية العالمية.

وفيما يتعلق بعناصر مشاريع التوصيات التي طرحتها اللجنة التحضيرية المعنية بوضع صك دولي ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، لاحظت الصين أنها لا تغطي جميع البنود ولا تمثل توافقا في الآراء بين الأطراف. وبالتالي فهي لا تخل بمواقف الأطراف المتفاوضة. وفي هذا الصدد، تؤكد الصين أن الاتفاق المستقبلي يجب ألا يقوض الإطار المؤسسي للاتفاقية، وأن الترتيبات ذات الصلة يجب أن تستند إلى أسس قانونية وعلمية متينة وأن تراعي مصالح جميع الأطراف وشواغلها.

وستكون القواعد التنظيمية المتعلقة باستغلال الموارد المعدنية في المنطقة هامة لتنظيم استغلال الموارد المعدنية لقاع البحار الدولية. وقد قامت السلطة الدولية لقاع البحار بتعميم آخر مشروع للقواعد التنظيمية في آب/أغسطس.

وتؤكد الصين على ضرورة أن تتماشى الأنظمة مع أحكام وروح مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق التنفيذ لعام ١٩٩٤، امتثالا للأنظمة المتعلقة باستغلال الموارد المعدنية في المنطقة، وأن تتناسب مع المستوى الحالي للأنشطة البشرية في المنطقة والدراية بها. وينبغي أن يتم تنفيذ الأعمال ذات الصلة تدريجيا وأن تستند إلى مشاورات كاملة بين جميع الأطراف.

وتقدر الحكومة الصينية أيما تقدير اتباع نهج نشط إزاء تطوير شؤون المحيطات وقانون البحار. وفي أيار/مايو، استضافت الصين في بيجين منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي الذي ضخ حيوية جديدة في الجهود المبذولة لبناء طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين والتعاون بشأن المحيطات. وكجزء من التزام الصين بتعزيز بناء القدرات وتقوية التعاون، استضافت بنجاح هذا العام المائدة المستديرة الوزاري لصين والبلدان الجزرية المعنية بالمحيطات وحلقة عمل دولية بشأن إدارة الحطام البحري في المدن الساحلية الواقعة في منطقة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وستواصل الصين المساهمة في صندوق التبرعات الاستئماني للسلطة الدولية لقاع البحار، ولجنة حدود الجرف القاري لمساعدة البلدان النامية على المشاركة في الأنشطة ذات الصلة. وستواصل الصين، كما كانت دائما، العمل على المحافظة

على سيادة القانون البحري الدولي، ووضع نظام بحري متسق وتشجيع التنمية البحرية المستدامة. والصين على أهبة الاستعداد للتعاون مع البلدان الأخرى في التصدي للتحديات المتصلة بالمحيطات. وحماية المحيطات والبحار، وتقاسم ثمار تنمية البحار واستخدامها، وستقوم بجميع ذلك بروح طريق الحرير التي تنطوي على تحقيق السلام والتعاون والانفتاح والشمولية والنتائج المفيدة للأطراف.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل رفع الجلسة، أود أن أذكر الأعضاء بأن البت في مشروع القرار A/72/L.7 قد تأجل إلى موعد لاحق لإتاحة الوقت لكي تستعرض اللجنة الخامسة آثاره المترتبة في الميزانية البرنامجية. ستبتُّ الجمعية في مشروع القرار هذا حالما يتم تجهيز تقرير اللجنة الخامسة عن آثاره المترتبة في الميزانية البرنامجية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.